

المكتبة الثقافية

٢١

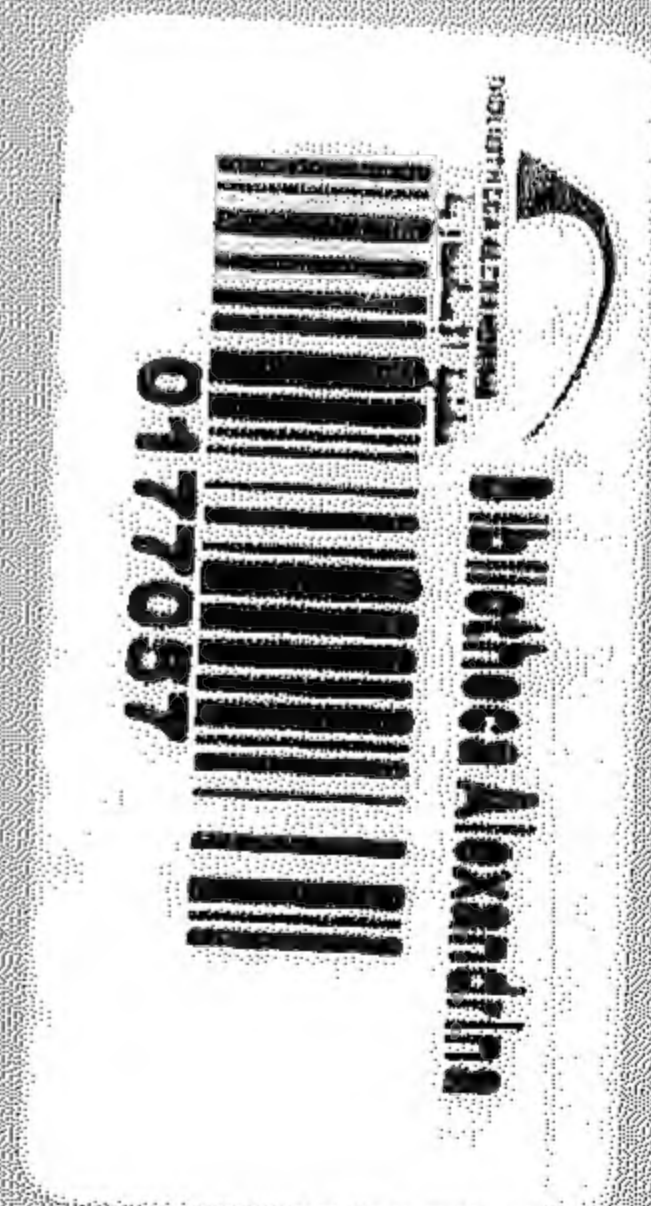
قصة الأرض
في إفتليم مصر

محمد صبيح

34

0

وزارة
الثقافة والإعلام
الإدارة العامة للثقافة



١٥ سبتمبر ١٩٦٠

المكتبة الثقافية

٢١

قصة الأرض في إقليم مصر

محمد ضبيح

وزارة
الثقافة والإعلام
الإدارة العامة للثقافة

الناشر



مقدمة المؤلف

بسم الرحمن الرحيم

هذا الكتاب والبلاد تحتفل بالعيد الثامن لصدور
قانون الإصلاح ، وتستقبل طامه التاسع .

وفي خلال العام الثامن لهذا القانون ، حدث أمران خطيران
في حياة التعاون ، وحياة القرية العرية ...

حدث أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً ، بأن يتبع
التعاون الزراعي في البلاد الإصلاح الزراعي ، وأن يطبق عليه
نظام الاشراف الفني ، الذي نجحت على أساسه جمعيات الإصلاح .
ومعنى هذا القرار أن الخير الذي نال ٤٠٠ جمعية تعاونية
(١٢٠ ألف أسرة) ، عاشت مع قانون الإصلاح منذ صدوره ،
سوف يمتد حتى يشمل ٣٦٠٠ جمعية زراعية أخرى .

والأمر الثاني هو : أن الاتحاد القومي في مؤتمراته الإقليمية ،
ثم مؤتمر الجمهورية كلها أقر خطة التنمية الاقتصادية ، ومن بينها
استصلاح أكثر من نصف مليون فدان من الأرض قبل وصول
مياه السد العالي ، ثم إصلاح مليون و ٣٠٠ ألف فدان ، بعد
وصول هذه المياه .

وقد تقرر أن توزع الأرض الجديدة على نفس القواعد ،
التي وزعت عليها أرض الإصلاح ، مع زيادة مساحة الحد الأعلى
للمزرعة الموزعة إلى عشرة أفدنة ، أى أن تتكون من الملاك الجدد
جمعيات تعاونية زراعية مشرف عليها ، على غرار جمعيات الإصلاح .
وبهذين القرارين ، وفى مدى قريب جدا ، سوف يصبح
نظام استغلال الأرض تعاونيا هو النظام المعمول به فى جمهوريتنا ،
سواء فى الإقليم الشمالى أو الإقليم الجنوبى .

ولقد أثبتت تجربة الأعوام الثمانية ، التى مضت من حياة
القانون — أن الملكية الفردية هى أقوى حافز يدفع الإنسان
إلى إتقان عمله وتجويده ، ما دامت نتيجة هذا العمل عائدة إليه ،
وإلى أسرته .

وأثبتت التجربة ، أن عضوية المالك الصغير فى جمعية تعاونية
مشرف عليها ، هى أكبر ضمان له فى منع الاستغلال والوساطة ،
وتضليل السماسرة ، وبذا يزيد دخله ، ويحس بأن هناك فرقا
واضحا ، بين يومه الذى يزداد إشراقا ، وأمسه الذى كان يلفه
الظلام ويحيطه .

وهكذا ، لم يقتصر خير الإصلاح الزراعى على نصف مليون
فدان وملاكها ، ولا على تحديد الإيجار ، ولكنه امتد إلى آفاق
أوسع ، وشمل ملايين أخرى من الفلاحين .

ولقد قننا بعمل إحصاء تقريبي عن عدد الملاك الكبار ، الذين هبطت ملكياتهم بالبيع أو التوريث عن الحد الذي قرره القانون ، فوجدناه عددا يزيد مع الأيام زيادة واضحة ، فالأرض لم تعد مغنا لشخص يعيش في القاهرة على عرق الفلاحين ، ولكنها مرفق خيره من حق الذي يعمل فيه ..

وفي ظل الملكية الصغيرة للأرض .

وفي ظل التعاون المشرف عليه .

وفي ظل تحديد الإيجار بسبعة أمثال الضريبة .

في ظل هذه الحياة الجديدة لقرانا في الشمال والجنوب ، من القامشلي إلى أسوان ، نبنى مستقبلنا .

ولكن لكي نفهم هذا الحاضر ، وهذا المستقبل على حقيقته ، يجب أن نعرف ماضينا أيضا على حقيقته .. يجب ألا ننسى صورة الأرض وفلاحها ، ورحلتهم عبر القرون ، من أيام الهكسوس إلى قيام الثورة .

هذه الرحلة الطويلة التي حاولنا أن نوجزها ، ونضعها أمام أعين القارئ ، حتى لا يحدث في يوم ما أن نتخذ عنا شعارات زائفة ، من النوع الذي طالما حذرنا منه زعيمنا ، وأبو الإصلاح : جمال عبد الناصر .

محمد صبيح

أراضي مصر

من الفراعنة إلى نهاية حكم المماليك

قصة الأرض
من أين تبدأ هذه القصة . . ؟

عندما نسافر في أنحاء الوادي الخصيب ، نتأمل
النبات الأخضر أو الرمل الأصفر . . نقف بجوار
النيل العظيم ، أو ننظر إلى الجدول الصغير الذي يستقي ماءه
منه ، كما تستمد الشرايين نبضها من القلب الكبير . . إن الرحلة
في رحاب هذه الأرض الطيبة ، تخلق بنا في أجواء الماضي ،
ونقلنا إلى ذكريات الآباء والجدود الذين عاشوا هنا ، وهناك ،
ومستهم ريح السعادة حينا والشقاء حينا آخر . .

هذه الرحلة تلقى علينا أكثر من سؤال نبحث عن جوابه ؟ .

الفراعنة الذين شادوا الأهرام والمعابد الشامخة ، وكان فراغ
الفلاح من عمله في الحقل ؛ يتيح لهم الطاقة البشرية الهائلة لتنفيذ
هذه المعجزات .

الأهرام وبناتها ، اتصلت أوثق اتصال بالسؤال الكبير ،

ما مركز الفلاح في هذه الأرض ؟ وما صلته بها عبر التاريخ . . ؟
إتنا نمر بعصر مينا موحد الشمال والجنوب ، ونمر بخلفائه
سريعاً ؛ لنقف مع التوراة والإنجيل ؛ لنرى شخصية يوسف
الصديق تظهر لنا مرتسمة على صفحة الوادي ، متصلة بفلاحنا
أوثق اتصال . .

جاء يوسف إلى مصر ؛ ليتربى فيها ، ويشهد من مائها
وزرعها وخيرها ما لم يجده في الصحراء التي نشأ فيها .
وجد البلاد مقسمة إلى مقاطعات يديرها حاكم من قبل
الملك ، يجبي ضرائب الخزانة من محصول الأرض ، أو من
ماشيتها ، أو من أسماك النهر . . كما يعنى باختيار الصالحين للخدمة
العسكرية من أبناء الريف .

ويبدو أن الناس في العهد الذي جاء فيه يوسف ، كانوا
يملكون الأرض ، كل بحسب ميراثه ، أو ما استطاع
أن يشتريه منها . . .

جاء في الكتاب المقدس ما يشير إلى أن فرعون في عهد
الأسرة السابعة عشرة ، أحدث جديداً في البلاد . . . كان هذا
الجديد هو أنه ألغى الملكيات ، ثم أعاد توزيع الأرض على
زارعيها حسب قواعد كانت غير سارية . .

وإذن فقد كانت هناك ملكية تناولها بالتنظيم أو التعديل
واحد من هؤلاء الملوك الغابرين .

متى جاء يوسف إلى مصر ، وفي عهد أى الفراعين ؟ .
في هذا اختلفت الأقوال حتى لقد ذهبت بمجيئه بين
آخر عهد الهكسوس وعهد رمسيس الثانى ، أى قرابة خمس
أسر مملكة متلاحقة .

وسواء كان قدوم يوسف وظهوره على مسرح الحياة العامة
فى آخر عهد الهكسوس ، وأن الهكسوس هم أنفسهم
بنو إسرائيل ، كما تذهب روايات يعتد بها ، أو جاء فى عهد
أمنحتب الثالث ، كما تذهب أخرى ، أو جاء فى عهد رمسيس الثانى ،
سواء كان هذا أو ذاك ، فمن المؤكد أن يوسف قدم إلى بلاد النيل ،
ومن المؤكد أيضاً ، أنه تولى منصب الوزارة لأحد الملوك
أو الفراعين ، ومن المؤكد مرة أخرى أن يوسف كان أميناً
على خزائن الأرض ، يجمع الضرائب حاصلات عينية من قمح
وشعير ، وكل ما يمكن خزنه من حاصلات الأرض . . .

فعل هذا كله ، ثم ألت بالبلاد مجاعة كبرى استمرت سنين ،
وفى هذه الفترة لم يكن للناس فى داخل البلاد ملجأ
يقتاتون منه إلا التماس العون من أهراء الغلال فى خزائن يوسف . . .

ولقد باعهم يوسف ما لديه بالسعر الذى قررہ ، سنة
بعد أخرى . . .

ولما ألحت المجاعة فى عامها الثالث على الناس ، عرض عليهم
يوسف شراء قمحه وشعيره مقابل أرضهم وأنفسهم . . .
فقد جاء فى الكتاب المقدس . .

توجه المصريون إلى يوسف وقالوا له . .
« لم يبق لنا شئ إلا أنفسنا وأراضينا . كيف تتركنا نهلك ؟
إتنا باذلوك أنفسنا وأراضينا ، فابتعنا لنكون موالى للملك ،
وأعطنا ما نغرس به الأرض حتى لا تجذب » .

وتمت صفقة البيع والشراء وقال يوسف للناس :
« إنكم وأراضيكم ملك لفرعون ، وسأعطيكم ما تفرسون
به الأرض فابذروا حقولكم حتى تحصدوا غلتها ، وأدوا للملك
خمسها وسأدع لكم أربعة أخماسها ، ليتسنى لكم زرع الأرض
والقيام بأسركم وأولادكم . . » .

حصل يوسف على أرض مصر باسم الملك الذى كان يخدمه ،
ولم يستثن إلا أرض الكهان .

وقد نقل الدكتور محمد كامل مرسى فى كتابه « الحقوق

العينية الأصلية » عن بعض المؤرخين ، أن بعض كهان ذلك العصر كانوا من العبريين .

وتمر بنا فترة أخرى من تاريخ الفراعنة ، هي عصر رمسيس الثانى الذى كان حافلا بالفتوح والغزوات ، ونجد من بين ما خلفه ذلك العهد ، أن فرعون أمر بتوزيع مساحات من الأرض على جنوده الذين كافحوا فى حروبه ، فقد وجد أن الجندى المحارب الذى يملك أرضاً فى وطنه ، يجد فى القتال دفاعاً عن مصدر رزقه ، ومسقط رأسه .

وكانت مساحة كل قطعة أرض وزعها رمسيس الثانى على جنوده ١٢ « أرورا » وهذا مقياس فرعونى قديم يوازي كل منها ١٠٠ ذراع مربع .

ومن أهم التشريعات الفرعونية — فى عهد الأسر ، من الدولة الحديثة — أن الأرض كانت تملك للأسرة بمجموع أفرادها ، لا لفرد واحد منها ، ولكن ما لبث هذا النظام فى التملك أن عدل عنه بعد انتهاء عهد قمبز ، وظفر مصر باستقلالها مرة أخرى ... فقد عادت الملكية للفرد لا للأسرة ، وقد أعطى المالك حق تأجير أرضه أو بيعها ، أما المواريث فكانت مقيدة ببعض القيود . وبعد انتهاء حكم الفراعنة ، لا نجد فى عهد الاستعماريين

الإغريق والروماني ما يستوقف النظر سوى إبقاء حق الملكية مباحاً للأفراد ، ما داموا يؤدون الخراج المفروض عليهم ، مع شدة في أداء هذه الضرائب ، أدت أحياناً إلى فرار الفلاحين من قراهم .

وصادر البطالسة الأملاك الموقوفة على المعابد والكهنة ..

الأرض بعد الفتح العربى :

فى سنة ٦٤١ كان عمر بن الخطاب خليفة المسلمين .. فأرسل عمرو بن العاص لفتح مصر ، وكانت وقتها تحت إمارة هرقل إمبراطور القسطنطينية .. وكانت حالة البلاد صورة للبؤس والشقاء ؛ بسبب الاختلافات الدينية ، وظلم الحكام ، ووطأة الإستعمار الرومانى .

لم يصادف عمرو فى مصر سوى مقاومة يسيرة فى الإسكندرية ، وبعض المدن الأخرى ... ومن ذلك الوقت طبقت على الأراضى المصرية أحكام الشريعة الإسلامية .

وتقضى أحكام الإسلام فى أيام الفتح ، بأن يدعو المسلمون

اعداءهم إلى الإسلام ، فإن استجابوا فرضت ضرائب العشور على أهل البلاد^(١) .

وإذا استجاب البعض دون البعض الآخر لدعوة الإسلام ، تفرض العشور على الذين أسلموا . . أما الذين احتفظوا بدينهم فإن ضريبة الخراج^(٢) تفرض عليهم .

ولقد طبق عمرو بن العاص على مصر قواعد البلاد التي فتحت صلحا ، وهنا يقفز إلى ذهننا سؤال . . هل احتفظ المصريون بملكية الأرض ، أم أنهم لم يكونوا أكثر من منتفعين ؟ وللإجابة على هذا السؤال نذكر أنه قبل الفتح لم تكن ملكية المصريين للأرض تامة ، بل كانت لحكامهم من الرومان .

وما سار عليه الفاتحون العرب هو أنهم تركوا للمصريين حقوقهم وعاداتهم التي كانت لهم في ذلك الوقت ، فلم يمنحوهم الملكية التامة .

ووقت فتح العرب احتفظ معظم المصريين القبط بعقيدتهم ،

(١) العشور : هي عشر المحصول يدفع حينئذ من انتاج الأرض .

(٢) الخراج : هو الضريبة التي تؤدي على مساحة من الأرض .

وفرضت عليهم ضريبة الخراج : . وتقول الشريعة الإسلامية
بالنسبة لأراضي الخراج : إن البلاد التي فتحت عنوة وقهراً ،
وتركها الخليفة في أيدي أصحابها تدفع الخراج (١) ، سواء أسلم
أهلها أو لم يسلموا وعليهم الجزية .

والأراضي الخراجية هي أراضي البلاد غير العربية ،
وأراضي البلاد التي تسقيها أنهار غير عربية .

ولأصحاب الأراضي العشرية حرية التصرف التامة في أراضيهم ،
أما الأراضي الخراجية ؛ فلكي نعرف ما إذا كانت الأهالي
يملكونها أم ينتفعون بها ، فيجب أن نعرف ما إذا كانت البلاد
فتحت عنوة أم صلحا . .

ويبدو أن هناك اتفاقاً تم بين عمرو وحكومة مصر ،
احتفظ المصريون بمقتضاء بجميع أملاكهم وحقوقهم تحت حماية
المسلمين ، مقابل دفع جزية سنوية قدرها ديناران عن كل رجل
بالغ متمتع بجميع قواه ، وضيافة من ينزل عليهم من المسلمين
ثلاثة أيام .

(١) الخراج : هو الضريبة التي تؤدي على مساحة من الأرض . . والجزية هي
التي تدفع على الرأس أي عن كل فرد .

وهكذا تركت لأهالى مصر حقوقهم ؛ خضوعاً لرغبة الخليفة ، الذى اعتبر فتح مصر تمهيداً لفتوح أخرى تليه
وهكذا عدت أراضى مصر خراجية .

ولكن كما قلنا من قبل : إن ملكية المصريين للأرض لم تكن ، تامة فكان الأهالى ينتفعون بالأرض مقابل دفع الضريبة ، وملكية الأرض كانت للولاة ، أما الأراضى التى أخذها العرب من الروم والأراضى التى تركها أهلها ، والأراضى الخراب فكانت ملك الدولة ، والوالى يتصرف فيها حسب ما يرى ، وله أن يعطى بعضها للسكان وإذا رجعنا إلى الشريعة الإسلامية نجد الأراضى التى جلا عنها أهلها مؤقتاً يحق للحكومة الاستيلاء عليها ، وتصبح وقفا . . . والأراضى الموات التى لا تثمر تصبح ملكاً لمن أحيائها . . . وفى ذلك قال أبو حنيفة فى تعريف الموات : « إنها ما بعد عن العاصر ولم يبلغه الماء » .

وقال آخرون : « إنها الأرض التى إذا وقف فيها شخص ونادى بأعلى صوته لم يسمعه العمار المجاور له » .
وقال مالك : « إن جيران الأرض الموات أحق بإحيائها من الأبعد » . .

وقد ضبط الخليفة عمر الأراضى التى كان أصحابها من الروم ،

والأراضي التي كانت تختص بالحكومة الرومانية ، ووزعها بين النواحي ، وأعطى فيما بعد إلى بعض المجاهدين أملاكاً ، كانت الأرض فيها معفاة من كل ضريبة . . . والأرض التي كانت غير مملوكة للزراع ، كانت تنقل لبيت المال بسبب موت أصحابها شيئاً فشيئاً من غير إخلاف وورثة . .

تلك كانت حالة الأراضي المصرية وقت الفتح العربي . . طبقت عليها أحكام الشريعة الإسلامية ، وعرف كل فرد ماله وما عليه ، فانتظمت الأمور واستقرت الأحوال .

وظل الخراج مدة طويلة من الزمن الضريبة الوحيدة المفروضة على المصريين ، حتى سنة ٢٥٠ هجرية حينما فرض أحمد ابن محمد بن مديبر وإلى الخراج تكاليف جديدة . . ففرض على الكلاً الذي ترعاه الماشية ، مالا أطلق عليه اسم المراعى ، وقرر على السمك ضريبة سماها المصيد إلى غير ذلك . . .

وانقسم مال مصر حينئذ إلى خراجي وهلالى .

فالهلالى : هو الضرائب الجديدة ، وأطلق عليها هذا الاسم ؛ لأنها كانت تجبى في فترات معينة تتمشى مع التقويم الهلالى . . وكان الهلالى يعرف في زمن ابن مديبر ، وما بعده بالمرافق والمعادن .



وعندما تولى الأمير أبو العباس أحمد بن طولون إمارة مصر ،
أبطل المرافق والمعادن ، وكانت تباع في مصر ١٠٠ ألف دينار
سنوياً ، ثم أعيدت الأموال الهلالية عندما خففت وصارت
تعرف بالمكوس . . . ولما استأثر السلطان الناصر صلاح الدين
بملك مصر ألفى المكوس ، ولكن ابنه السلطان الملك العزيز
عثمان أعادها وزاد في فئاتها .

وأدخلت كذلك تعديلات كثيرة على نظام ملكية الأراضي ،
بعد أن اعتلى الحكم الناصر محمد بن قلاوون . . فكان من
المسموح به تبادل الأراضي أو إعطائها لآخر ، مقابل تعويض
نقدى . . ومن المحتمل أن يكون الحكم سمحوا بمثل هذه
التصرفات ؛ لكي تثرى الخزينة من الضريبة التي تدفع في مثل
هذه الحالات . . . وعلاوة على هذا ، صارت الإقطاعات تتوارث ،
وعلى الأخص في عهد المماليك والشراكسة .

أرض مصر بعد الفتح العثماني :

تلك كانت حالة الأراضي المصرية حتى فتح العثمانيون مصر . .
وعند الفتح كانت أغلب الأراضي في أيدي الفريق المحارب من
الأمة ، وكان للأهالي حق الانتفاع فقط . . ولم يغير العثمانيون

شيئاً من النظم التي كانت متبعة قبل حكمهم . .
وعندما غزا السلطان سليم مصر سنة ١٥١٧م استولى عليها ،
وجعل لنفسه الحق الذي ادعاه لأنفسهم السلاطين الشراكسة
قبله ، فزاع من الممالك الأراضي التي كانت في أيديهم ، ووزعها
بين جنوده الممالك الذين والوه وأيدوه ، تاركاً لهم حق
الانتفاع ، وأعطى بعض الأفراد الملكية تامة لبعض الأراضي ،
أي الرقبة والمنفعة ، وأطلق على تلك الأراضي اسم « رزقة » .
وبالتدريج ، ضعفت سلطة السلاطين بعد أن كانت قوية ،
وارداد نفوذ الممالك ، وتوصل أحدهم الذي لقب نفسه « بشيخ
البلد » إلى حكم البلاد فعلاً . . . ولم يستطع الباشا الموفد من
القسطنطينية حكم البلاد ، جباية الأموال من الأهالي لإرسالها
للسلطان . . ذلك لأن القسطنطينية كانت قد سلبت البلاد ذهبها
وحاصلاتها ، وضعفت البلاد بسبب الحروب الداخلية المستمرة
بين الممالك ، وانعدم الأمن ، واختلت الأنظمة بمخاصة ما يتعلق
منها بالملكية العقارية ؛ إذ هبطت قيمة الأرض ، وأهملت أمور
الري والطرق إهمالاً كلياً ، وترك الكثير من الأراضي من غير
زراعة وعمت الفوضى .

ولعجز الحكومة عن تحصيل الضرائب؛ لجأت إلى نظام الالتزام،

وقد وصف يعقوب أرتين^(١) هذا النظام بما يأتي :

« كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أزيد . . . ويعجل خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر إما بمزايدة وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة « والرزنامة » بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى . . . حتى إذا تم الأمر أعطت « الرزنامة » للملتزم « تقسيطاً » أى عقد تلزيم .. هذا إن سمح بذلك شيخ البلد أى كبير أمراء مصر من الممالك .

فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف حاول بما فى جهده الحصول على المال الذى دفعه للخزينة ، وعلى فوائده التى كان يقرر سعرها بنفسه ؛ لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم . . .

وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات كصيانة الجوامع والمدارس والقيام بقسط من مصروفاتها ، أراضى غير التى التزمها معفاة من كل ضريبة ، يحرثها فلاحو الناحية قسراً لصالح الملتزم وهى المعروفة « بالأواس » . وكانت الالتزامات تنتقل بالإرث ، على أنه يجوز للملتزم إذا

(١) فى كتابه : الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية .

كان له اولاد أو ممالك يرض يسمح لهم . عمرهم بالقيام
مقامه ، وكان جدد التزامه في المواعيد المقررة ، أن يقيم ابنه محله
في الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة
السنوية كالماضي . . .

معنى هذا أن الفلاح لم يكن سوى منتفعاً بالأراضي
التي يحوزها وكان له أن يستغلها ، ولكن لم يكن له
حق التصرف فيها إلا بنقل حق الاستغلال لورثته ، أو بيع
هذا الحق إذا وافق الملتزم .

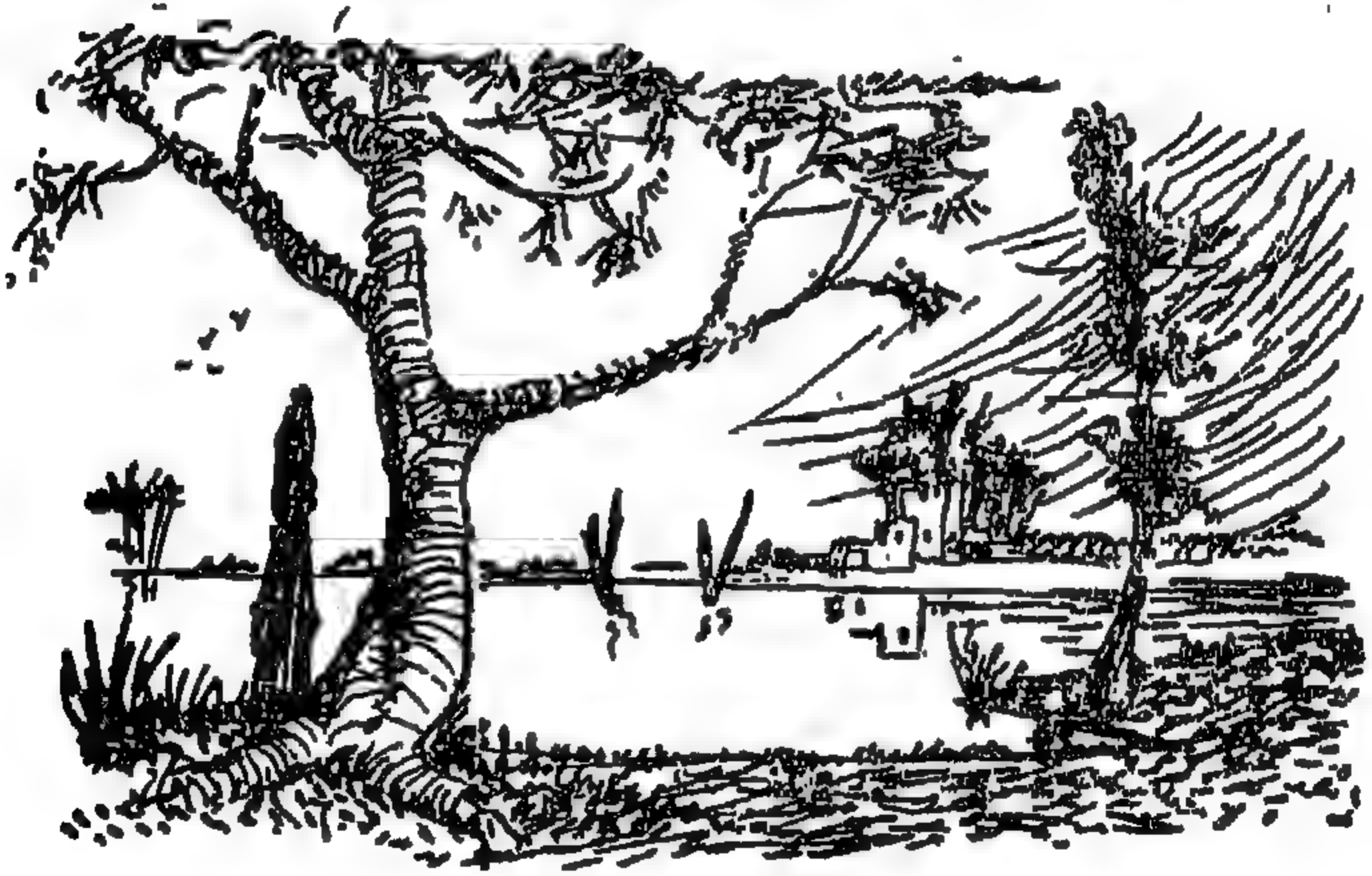
عصر محمد علي

الأرض محمد علي :

محمد علي حكم مصر، والمصريون يملكون الأراضي ،
وينتفعون بها حسب النظم التي كانت مقررة في
الدولة العثمانية . . . « كان السلطان سليم يعطي الأراضي للناس
لاستثمارها ، ثم لا يستردها منهم . . . وكان مستثمرو الأرض
يورثون حقهم في الاستثمار لورثتهم ، فأصبحت حيازة الأراضي
واستثمارها أشبه بالملكية . . . وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت
مساحة الأرض متعادلة تقريباً مع عدد السكان بنسبة نصف فدان
لكل مواطن^(١) ، وعلى الرغم من أن نظام جباية الضرائب عن
طريق الملتزمين كان يرهق الفلاحين . . . إلا أنهم أتعنوا على
مر الزمن الوسائل التي يستفيدون بها حصة طيبة من إنتاج
الأرض . . . والمفهوم إجمالاً أن حكم العثمانيين وحكم المماليك

(١) من احصاء سنة ١٨٢٩ نجد أن عدد السكان كان ٥٣٢٠٠٠ نسمة ومساحة
الأرض ٢٢٣١٩١٥ فداناً .

كان حكاماً مركزاً في العاصمة تقريباً . . . ولم تكن هناك وسيلة
لإنفاق الأموال المصرية في الخارج . . . إلا ما كان يؤدي منها
بصفة خراج يدفع للخليفة . . . هدايا لبعض رجاله . . .
ولكن لم يعرف حكام ذلك الزمان الطريق إلى أوروبا . . .
ولم تعرف تجارات أوروبا طريقاً إليهم . . . ولهذا كان معظم
الثروة المصرية مدخراً في داخل البلاد . . .



وقد بدأ محمد علي بأن طلب من الملتزمين الذين كانوا يتولون
جباية الضرائب عقود التزاماتهم ثم أحرقها . . . وحتى لا يشور
هؤلاء الملتزمون ، ويؤلبون الفلاحين عليه ، قدم لهم رشوة وهي

مساحات من الأراضي في أنحاء البلاد، أطلق عليها اسم « أرض الوسية » يستغلونها مدة حياتهم ، ولا يدفعون عليها ضرائب وبهذا خلا ما بين محمد علي والفلاحين في سبيل تحويلهم إلى رقيق مباشر للأرض يزرعون ، ويحاسبهم عن طريق عماله الجدد على كل نبتة وكل حبة تنتجها الأرض .

وفي الفترة ما بين سنة ١٨١٣ ، سنة ١٨١٨ أى في خمس سنوات ، قسم محمد علي أراضي مصر مساحات ثابتة ، وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى وقسم أراضي القرى إلى أحواض وعين لكل حوض عدد الفلاحين الذين يقومون بزراعته ، وفي كل موسم زراعى يعين لكل مزرعة محصولها ووضع للفلاحين النظام الآتى :

* لا يحق للفلاح أن يتصرف في محصوله وعليه أن يورده عند جمعه إلى « شون » الحكومة ، فيوزن أو يكال ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة .

* تخصم من هذا التقدير الضريبة المفروضة على الأرض ، وثمان المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح . . . وما يتبقى بعد ذلك للفلاح لم يكن يسلم له تقوداً ، وإنما يسلم له صكا على

الحكومة ... ولم تجر العادة على أن تدفع الحكومة من هذا الصك شيئاً .

وكانت الحكومة تنزع بشتى الحيل ، لكي تلغى هذه الصكوك أو تصفيها .

وفي سنة ١٨٠٦ طلب محمد علي الضرائب المتخلفة من تحصيل أربع سنوات مضت ... وفي اليوم التالي طلب الضرائب المقررة على السنة المقبلة .

يقول الجبرتي :

« وإن لم يجد المعينون للطلب شيئاً من الدراهم عند الفلاحين ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم ليأتي أربابها ، ويدفعوا ما تقرر عليهم ويأخذوها ، أو يتركوها بالجوع والعطش ، فعند ذلك يبيعونها للجزارين ، ويرمونها عليهم قهراً بأقصى القيمة ، ويلزمونهم بإحضار الثمن ، فإن تراخوا وعجزوا شددوا عليهم الحبس والضرب » .

* جاء في أنباء سنة ١٢٢٦ هجرية من حكم محمد علي كما روى الجبرتي :

« أنشأ الباشا ديواناً جديداً ينظر في شكاوى طوائف الفلاحين ضد الملتزمين (المكلفين بجمع الضرائب) ... »

وقصده أن يضرب هذا بذاك ، ومن الناس من ممي هذا الديوان ديوان الفتنة . . . » .

* في سنة ١٢٢٨ هجرية تولى إبراهيم أمر الوجه القبلي ، فانزع ملكية الأراضي من ملاكها ، وما كان موقوفاً على أعمال البر انزع معظمه ، ونزع كثير من سكان الصعيد إلى العاصمة يشكون لمحمد علي من أعمال ابنه فأحاطهم عليه . . . وعاد إبراهيم إلى الصعيد ؛ ليحاسب أهله على شكواهم منه ، وفرض عليهم مغارم هائلة .

* وفي سنة ١٢٢٩ هجرية أصدر محمد علي فرماناً بأن تؤول إليه ملكية جميع الأراضي في كل مكان ، « ومع ما حصل من الاضطرابات نفذ الأمر » .

وفي سنة ١٨١٣ بدأ قياس الأراضي ، تخاف كثير من الفلاحين وأهالي الأرياف ، وتركوا أوطانهم وزرعهم . . . ولما آن وقت الحصاد ، وأراد أعوان محمد علي ضم الزرع لم يجدوا من يطيعهم .

ولكى يتضح كل ما يتعلق بكل أرض من حيث موقعها ومقاسها والدرجة التي هي عليها من الجودة . . . انتدبت الحكومة مشايخ كل مركز من المراكز ، فطالبت مشايخ الوجه



البحرى بفرز أطيان الوجه القبلى، والعكس بالعكس، وشكلتهم
لجاناً، وأوعزت إلى كل منها بتفقد حالة أطيان مديرية ما من
المديريات، ثم انقسمت كل لجنة من هذه اللجان إلى جملة فروع
وكل لهم معاينة الأرض قطعة قطعة لتعين درجتها . . . ولما أنجز
أولئك القوم ما عهد إليهم من الأعمال، وضعت نظارة المالية على
كل أرض خراجاً بحسب إرشادات اللجان المذكورة . . .
وسعر الضريبة الموضوعة على الأطيان كان مبيناً بالمشط «

والمشط معاملة وهمية توازى القطعة منها ١٠ ر ٢ قرش صاغ
تقريباً . . . وهذا الفرز لم يسمح بتوزيع الضريبة العقارية على
الأطيان فى أسلوب عادل ومنظم .

« كان الفلاحون فيما مضى يشكون من الملتزمين الذين
يرهبونهم فى جمع الضرائب، ولا يتساهلون فى ريال يبقى بعد
الحساب، ولكن بعد أن تملك محمد على الأرض، وفرض
الضرائب على قواعد جديدة ظهر أن عهد الالتزام كان رحمة،
إذ ظهر أن على كل قرية أن تؤدى عشرة وعشرين مثلاً
مما كانت تؤديه فى الماضى .

« فى سنة ١٨١٤ احتكر إبراهيم بن محمد على بيع السكر
بأجمعه، كما عملت تسعيرة منخفضة جداً لجميع أنواع التموين غير .

المحتكر ، مثل اللحم والنسمن والجبين ، وشددوا في ذلك بالتكيل والشنق والتعليق وخرم الأنوف ، فارتفع السعر في السوق السوداء وأصبح وقت التداول هو الليل ، أما أهل الدولة فكانوا يحصلون على ما يريدون بالتسعيرة أو بغير سعر على الإطلاق .
* وفي سنة ١٨٣٥ أمر الباشا بالحجز على المزارع التي يزرعها الفلاحون في الأراضي التي يدفعون خراجها وحدد الثمن الذي يقيد لهذه الحاصلات « فإن احتاجوا لشيء من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض »

* وفي سنة ١٨٢٠ عمل فرز آخر تحت ملاحظة ومراقبة كبار المستخدمين ، وأنشئت دفاتر جديدة لهذا العمل في كل مديرية ومن هذه الدفاتر نفهم أن الفرز حصل مرات أخرى قبل تلك المرة ولم يقصد من عمليات الفرز هذه إلا الظلم فتمت احتاجت الحكومة إلى النقود في بلاد زراعية كصر أمرت بفرز الأطيان ويكون الفرز لزيادة الضرائب وتعليق أسعارها .

السفرة .

* وفي سنة ١٨٣٨ كان الفلاحون مسخرين لحفر التربة

الأشرفية ، وكان إذا قرب وقت الحصاد رد الفلاحون إلى الأرض لجمع المحصول ، فإذا جاء شهر (أييب) ، ونودى بوفاء النيل أمر محمد على حكام الجهات ، بجمع الفلاحين للعمل ، فكانوا يربطونهم قطارات بالجبال ، وينزلون بهم في المراكب ، وتعطلوا عن زرع الدراوى الذى هو قوتهم ، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى ، ومات الكثير منهم من البرد والتعب ، وكل من سقط أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما رجعوا إلى بلادهم للحصاد طولبوا بالمال ، وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول ، وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر ، فما هم إلا والطلب للعودة للشغل في التربة ، ونزح المياه التي لا ينقطع نبعها من الأرض وهي في غاية الملوحة . والمرة الأولى كانت في شدة البرد ، وهذه المرة في شدة الحر مع قلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال ، مع بعد المسافة ، وتأخر رى الإسكندرية .

وفي أواخر ربيع الأول سنة ١٨٣٩ انقضى أمر الحفر في التربة الأشرفية الخاصة بالإسكندرية . . . ورجع المهندسون والفلاحون إلى بلادهم بعد ما هلك معظمهم .



وفي سنة ١٨٣٤ وضعت ضريبة على أرباب الصنائع والحرف ...
وهذه الضريبة هي « الويركو » ، وكان سعرها غير مستقر على
حال ولا مقررا بأمر ما . وفي سنة ١٨٣٩ أضيف على كل قرش
« بارتان » زيادة أى ٥ ٪ ... وكانوا في بعض الجهات يحصلون
على الأرض ضريبة إضافية نظير « الويركو » الموضوع على أنوال
الحياكة ... ثم إن هذه الضرائب زادت سنة ١٨٤٤ إلى ١٢ ٪
بحجة متأخرات التحصيلات أيضاً .

وهكذا نرى أن ضرائب أخرى وضعت فزادت قيمة
الضريبة العقارية .

كان من بين هذه الضرائب « الويركو » وضرائب شخصية
كلها غيرت صفة الضريبة العقارية ، وذهبت بالنسبة التي كانت
بين هذه الضريبة وبين الإيراد ... إن فرضت أن هذه النسبة
كانت موجودة سنة ١٨١٣ ، وأن محمد علي التزمها لما قرر خراجا
على الأتليان ، وفرزها إلى طبقات ، وقرر لكل طبقة منها سعر
الضريبة الخاص بها وهذه الزيادات كانت سببا في زيادة
المتأخرات وتراكمها فكثر مقاديرها .

وأصبح واضحا أن الضريبة العقارية كانت فوق طاقة الأرض ،
وطاقة الزراع في الوقت نفسه .

والواقع أن دين الأهالي كانت له أسباب أخرى ، وهى خلو
القرى من السكان ؛ بسبب حروب محمد على فى شبه جزيرة العرب
والمورة وجزيرة كريت والشام ، التى إستمرت عشرين سنة ، فقل
السكان فى القرى ، وتراكت المتأخرات ٠٠٠ واعتقدت الحكومة
أنها إن وزعت أراضي النواحي العاجزة عن دفع متأخرات
الضرائب على أهالى النواحي القادرة فإن الأحوال تصلح ،
فأصدر الوالى سنة ١٨٣٩ أمرا بذلك .

ولكنه اكتشف بعد ذلك أن هذا العمل سيسبب خراب
النواحي الثرية ، فعدل عن ذلك ، وألزم كبراء دولته وأمرائه بمملكته
وقواد عساكره ، الذين أثروا بأن يأخذوا تحت مسئوليتهم
نواحي بتمامها ، بشرط قيامهم بوفاء ما عليها من متأخرات
الضرائب ، ومن الضرائب التى تستحق فى المستقبل .

وهذه العهود عبارة عن التزامات تشبه الالتزامات القديمة
الموجودة أيام المماليك ... ولكن المتعهد لم يكن من حقه أن
يجبر المزارع على دفع ما يزيد على ما هو مربوط عليه عن كل
قطعة مقيدة باسمه فى الدفاتر ، » (١) فكان صفة الفلاح فى هذه

(١) يعقوب أرمن .

الحالة صفة رجل لا صالح له ، ولا شأن في الأرض ، بل يشتغلها
كأجير عند المتعهد ، مع أن التمتع بمنفعتها مقيد باسمه أى الفلاح »

ولما احتاج محمد على إلى عمل سلفة إجبارية ، رأس مالها عادم ،
كان يعتبر المتعهد كرجل يسلف تقودا لوضع اليد المبعوز ، في
مقابل اشتغال هذا عند المتعهد ، ودفعه له المبلغ الأصلي الذى
أداء عنه مع فوائد .

« وكان للمتعهدين بصفقتهم دائنين لأصحاب الأطيان التى دخلت
في عهدهم ، أن يجبروا مدينهم على العمل لحسابهم ، والاشتغال
لذمتهم . وحيث أن الحبس على دفع الدين كان ساريا فى ذلك
الوقت ، فقد تعهدت الحكومة للمتعهدين أن تسلم إليهم الفلاحين
والمزارعين الذين ييارحون أراضيهم بسبب من الأسباب ،
فكانت حالة الفلاح وقتئذ مشابهة لحالة فلاح أوروبا فى القرون

المتوسطة ، لا فرق بينهما إلا فى أن المحاكم العادية هى التى كانت
لتنظر فى دعاويه فى الإرث والتوريث وغيرها من الأحوال
الشخصية ، وأنها هى التى كانت تحاكمه عند ارتكابه جناية ما
وكان للمتعهدين أن يصدروا على فلاحهم ورجالهم المذكورين

أحكاماً، على أنها ما كانت تتجاوز الابتدائية ، وكانت قابلة للنقض من الحاكم الأكبر « ا . ه .

وهكذا نجد أن الفلاح في عهد محمد علي ناء تحت حمل ثقيل جداً ، لم يحسن به في أحلك العصور وأسوأ أيام الحكم ، التي مرت به في تاريخه الطويل .

وقد فاضت المراجع والكتب بمظاهر الأنين ، من مظالم تلك الأيام ، نقتبس منها شذرات هي بعض من كل .

محبس النساء وضرائب على الماشية :

ذكر الجبرتي « في سنة ١٨٣٩ » : « سافر إبراهيم باشا إلى القليوبية ، ثم إلى المنوفية والغربية لقبض الخراج سنة تاريخه ، والطلب بالبواقي التي انكسرت على الفقراء ، وكان الباشا « أبوه » ساح في ذلك ، وهي بواقي سبع سنين ، فكان يطلب جميع ما على القرية في ثلاثة أيام ، ففزع الفلاحون ومشايخ البلاد ، وتركوا غلاتهم في الأجران ، وهربوا في النواحي بنسائهم وأولادهم ، وكان يحبس من يجده من النساء ، ويضربهن ...

ومن أنباء هذا العام فرض ضرائب على كل رأس من الجاموس ٢٠ قرشا ، وعلى الجمل ستين قرشا ، وعلى الشاة قروشاً

والرأس من البقر ١٥ قرشا والفرس كذلك .
« وقررُوا على تجار الصابون . أن يقوموا بتقديم ما يلزم
للباشا بدون مقابل .

« وفي هذه السنة اتسعت عمائر أهل الدولة ، حتى إذا بنى
أحدهم دارا فلا يكفيه في ساحتها الكثير ، يأخذ ما حولها من
دور الناس بدون قيمة ؛ ليوسع بها داره ، يأخذ ما بقي في تلك
الخطّة لخاصته وأهل دائرته ، ثم يبنى أخرى كذلك لديوانه
وجمعيته ، وأخرى لعسكره ، وهكذا » .

يقول الجبرتي : « اشتد في هذا التاريخ أمر المساكن في
المدينة ، وضائق بأهلها لشمول الخراب ولكثرة الأغراب الذين
صاروا أعيانا للناس » .

يرفضونه أعياء :

وفي مترجمات أمين سامي المدونة بتقويم النيل .
* ومن أنباء سنة ١٨٣٥ صدر أمر بحمد على لعموم جهات
القطر : بأن قسمة القطر إلى أقسام ، هو لغرض تقسيم عمارته
وتقدم زراعته ، وأنه تحقق له عدم الدقة والالتفات من مأموري
تلك الأقسام ، خصوصا في عدم الاعتناء بزراعة الأصناف

المجلوبة من الخارج ، وتأخير جنى ثمارها . . . فلذا صنم تصميمًا
قطعيًا على زيارة أنحاء القطر بنفسه ، وأنه إذ وجد من المأمورين
والقائمين ، أوحكام الأخطاط والمشايخ والحوّل يجمعهم في وسط
الغيظ الحاصل فيه التأخير ، ويأمر بحفر حفرة ويدفنهم أحياء
على رؤوس الأشهاد .

ومن مترجمات أمين سامى أيضا عن وثائق هذا العهد ، أن
محمد على ارتاب في أن تكون هناك أرض « خارج الزمام » ،
يزرعها الأهالى دون علمه . . . فأعلن عن مكافأة بضعة أفدنة
لكل من يبلغ عن مثل هذه الحالات .

ومن أنباء سنة ١٨٤٧ أصر محمد على « بأنه مع ما صرفه من
المال ، وأعطى من النصائح ما يوجب الالتفات لتنمية الزراعة ،
لم ير إلا نقص المحصول فى كل سنة عن التى قبلها ، وأنه سيقبض
من يتساهل من المأمورين باستعمال وسائل التأديب وهدر الدماء .
وكتب « إدواردلين » ، وهو مؤلف إنجليزى عاصر عهد
محمد على ، قال :

« ذكر أن أحد الأتراك — وهوسليمان أغا السلحدار — وكان
مديرا لمدينة طنطا بالدلتا ، واشتهرت عنه القسوة ، وغلظة القلب
— ذهب ذات ليلة إلى « شونة » الحكومة بتلك المدينة ، ووجد

فلاحى الشونة نأمن هناك ، فسألها من يكونا ، وما شأنهما بهذا المكان ؟ فأجاب أحدهما : بأنه أحضر إلى الشونة ١٣٠ أردبا من القمح من إحدى قرى الناحية ، وأجاب الثانى بأنه أحضر ٦٠ أردبا من الأرض التابعة للمدينة ، وعند ذلك صاح المدير فى وجه الثانى قائلا : « تبالك أيها الوغد ! إن هذا الرجل قد أحضر ١٣٠ أردبا من أراضى قرية صغيرة ، وأنت لم تجيء إلا بستين من أراضى المدينة » فأجاب فلاح طنطا قائلا : « إن هذا الرجل يجيء بهذا القمح مرة فى الأسبوع ، أما أنا فأحضره كل يوم » فاتفق المدير صائحا « صه ! » وأشار بيده إلى شجرة قريبة ، وأمر أحد خدام الشونة بشنق هذا الفلاح بأحد فروعها ، ونفذ الأمر وعاد المدير إلى منزله . وفى الصباح رجع المدير إلى الشونة ، وأبصر برجل يجيء بقمح وفير ، وعندما سأل عنه أجاب جلاد الليلة الماضية :

— يامولاي، إنه الرجل الذى أمرتني بشنقه فى الليلة الماضية وقد أحضر اليوم ١٦٠ أردبا .

وصاح المدير متعجبا :

— ماذا تقول ! أعادت إليه الحياة ؟

فأجابه الجلاد :

– لا يامولاي، لقد شنقته بحيث لمست أصابعه الأرض ، وعندما
رحلت حملت وثاقه ، إذ أنك لم تأمرني بقتله .

فرمجر المدير التركي قائلاً :

– آه ! الشنق والقتل شيئان مختلفان عندكم في اللغة العربية
– حقا إنها لغة غنية – في المرة القادمة سأمر بالقتل . ولكن..

احذر غضب « أبي داود ! »

(كنية المدير سليمان اغا)

محمد علي يشكو :

ومن مترجمات تقويم النيل نصائح إلى مأمور إسنا ، فقد
بلغه أن الإهمال دب في الزراعات ، وأن ذلك أحرق فؤاده ، إذ
الأرض كالإنسان ، إذا وجدت من يباشرها تحسنت ، وإلا بارت
بالإهمال والتكاسل .

ولاحظ محمد علي أن الأهالي كانت تترك المحصول للفيران ،
تعبث فيه ، فما لهم منه نصيب ، فاضطر إلى أن يدفع للفلاحين عن
كل فأر يقتلونه من اثنين إلى أربعة فضة .

وفي الوقائع المصرية عدد ٤٣٥ لسنة ١٢٤٨ هـ كتاب للمأمورين

بأن الباشا علم من الكشف المرسل إلى « دفتدار بك » مقدار

المنزوع من الذرة في العام الماضي ، والمزعم زراعته في هذا العام ،
ولما هو معلوم له من حصول تكاسلهم في الأمور ، يشير بيذل
الهمة والغيرة في زراعة الذرة على الوجه المبين بالكشف أدناه ،
وعدم التراخي في زراعة ذلك ، وفي ضم المحصولات بأوقاتها كما
هو أهم مطلوبه ، وبأنه عين معاونين ومساحين مخصوصة ، وسيرسلهم
لملاحظة الزراعة وخدمتها ، ومن يظهر عنده خلاف مطلوبه
يدفنه بنفس الغيط .

يطافات الاشتغال :

وفي عدد الوقائع المصرية رقم ٢٩ لسنة ١٨٤٩ :
« قرر مجلس المشورة النظام الخاص بالرهن ، الذي كان
يتخذ من الفلاحين ، ألا يعطى لهم إلا بعد دفع أموال الميرى ، أو
تأدية خدمة كلفوا بها ، وأنه إذا هرب يؤخذ دينه من ابنه أو
أخيه أو أحد أقاربه ، وما كان لهؤلاء من ذنب ، فإذا كان
الهارب من المشايخ يؤدب أولاً ، وإن هرب يرسل إلى ميناء
الاسكندرية مدة شهرين للشغل ، وإن هرب ثالثاً يعزل ، وإذا
كان الهارب من الفلاحين يؤدب ، ويحصل من شيخ القرية التي
كان بها المطلوب منه ، ولا يقبل في أى بلد إلا بتذكرة ، وفي

توجهه بدون تذكرة يلحق بالجهادية .

« قرر مجلس المشورة أن يكون بيد كل إنسان تذكرة
بفتح مصر ، تقدم عند خروجه من أبواب مصر ، ودخوله فيها ،
وعند انتقاله من بلد إلى أخرى »

ورد في كتاب تاريخ الحركة القومية لعبد الرحمن الرافعي
: « ٣ » :

« ... إن كثيرا من الفلاحين فدحتهم أعباء السخرة
والضرائب ، التي فرضها محمد علي « باشا » فهاجروا جماعات إلى
الأقطار السورية المتاخمة لمصر ؛ فرارا من هذه المكاره ، وقد
طم سيل المهاجرين حتى بلغ عددهم ستة آلاف من الفلاحين ،
وخشى محمد علي من عواقب هذه الهجرة ، وما تقضى إليه من
المضار الاقتصادية ، فطلب من عبد الله « باشا » وإلى صيدا أن يرجع
المهاجرين المصريين إلى بلادهم ، فرفض عبد الله « باشا » طلبه ؛
محتجا بأن المصريين من الرعايا العثمانيين ، ولهم الحق أن يقيموا
إن شاءوا ، فغضب محمد علي من هذا الجواب ، وكتب إليه يتوعده ،
وينبئه أنه قادم ليعيدهم جميعا ، يزيدون واحد . . . وهو عبد الله
باشا ذاته »

أحس محمد على أن أخذه الأهالي بكل هذا القهر لم يفد شيئاً سوى تدهور المحصول، وتناقص غلة الأرض .. ووجد أنه مهما زجر وأرعد، فإن طاقة الفلاحين على عناده كانت أقوى . ولهذا بدأ يوزع أقساماً من أرض مصر على أعوانه، وكانت حجة الأولى في التوزيع هي : أن المحصول يقل عاماً بعد عام، فتراه في سنة ١٢٥١ هجرية يكتب إلى مدير الغربية (وكان المدير حفيده عباس) أمراً يقول فيه : « إنه بالنسبة لضعف مزاروعات أراضي موجهول ومحلة دياى بالمديرية إدارته، والتماس ابنه « سر عسكر باشا » إعطاءها إليه، بشرط تأدية أموالها من طرفه، قد أوجب إلى التماسه »

استمر انتقاؤه للأرض . . . — هذه بور يعطيها لواحد يصلحها، وهذه جيدة يعطيها لآخر على أن يؤدي ضريبتها، وتلك يعطيها لثالث ويعفيها من الضرائب .

وقد أسمى النوع من هبات الأراضي التي أعفيت من الضرائب « بالأبدية » ؛ لأنها أبعدت من السجلات، وقدرت مساحة هذا القسم بـ ٢٠٠.٠٠٠ فدان، وكانت هذه الأرض من نصيب الأعيان، ورجال الإدارة والحرية .

أما أفراد أسرته، فكان نصيبهم أوفر وأرضهم أوسع



وأجود... وأسمى هذا النوع « بالشفالك »

هل نستطيع أن نقدر هذه الأراضي التي اتت بها محمد علي ،
وسلمها لأقاربه ، ومن يعتمد عليهم من أعوانه ، وليس فيهم مصري
معروف أو مجهول ... هل نستطيع أن نقدر هذه المساحات
بنصف مليون من الأفدنة ، أي أكثر من خمس الأراضي المصرية كلها ؟
إن هذا التقدير متواضع ، ولكنه يقودنا إلى طريق الحقيقة
.. ولم يكتف محمد علي وهو يسلم هذه الأسلاب بإعفائها من
الضرائب ، ولكنه أباح للملاكها الجدد حق التصرف فيها ، وهم
دون بقية المصريين الذين لا يجوز لهم التملك ، وبالتالي التصرف .

تخليم الامتياز :

يقول الدكتور لهيطه في كتابه « تاريخ مصر الاقتصادي في
العصور الحديثة » : « ترك محمد علي الفلاحين يزرعون الأرض
التي زرعها آباؤهم من فجر التاريخ ، ولكن الحكومة كانت
تستولي على النسبة العظمى من دخلهم ، ولا تبقى لهم أكثر مما
يحصل عليه الأجير أجراً على عمله »

ولما فشل احتكار الحكومة للزراعة ، ابتدأ الفلاح يستعيد
حرية المفقودة .

وينبغي أن نذكر هنا التضحيات البالغة ، والآلام التي تفوق حد التصور .. فقد دفعها الفلاح ثمناً لتحطيم الاحتكار .

ما من صنف من صنوف العذاب لم يتحملة سكان المدن والقرى في هذا العهد ... القتل ودفن الأحياء وبت الأعضاء « ولا سيما الأذان » ، وإجلاس الناس على صوان أشعلت تحتها النار حتى احمر معدنها ، والقبض على النساء ، والإلقاء ببعضهن في الماء حتى يغرقن ..

وفي رأى يعقوب أرتين بالنسبة للطريقة التي وضعها محمد علي للضرائب على الأرض ، أن الأرض الجيدة كانت تدفع ضريبة قليلة جداً بالنسبة لإيرادها ، والأرض الضعيفة أو ما هو أردأ منها كانت تدفع الضريبة التي هي أكثر ارتفاعاً بالنسبة إلى أغلتها ، وذلك لكي يضطر الأهالي لترك أراضيهم للميرى ... وصدر في سنة ١٨٥٩ تصريح لمن يرغب في ترك أطيان من أطيانه للميرى ... وبقي هذا الأمر معمولاً به حتى ألغى سنة ١٨٦٥ .

خلفاء محمد علي :

وما إن انقضى عهد محمد علي وابنه إبراهيم ، حتى اضطرت

خلفهما عباس إلى العدول عن نظام الاحتكار الكامل ، فصدر في سنة ١٨٤٦ قانون يمهّد لتغيير نظام بدأ يضمحل فعلا ، ويتلخص هذا القانون في النقاط الآتية :

١ — يجوز لمستغلي الأراضي أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

٢ — يعود حق الانتفاع بالأرض للحكومة إذا أهمل الزارع زراعتها وهجرها ، ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته .

٣ — يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها ، وفي عهد سعيد الأول أدخل تعديل جديد قرر نظام التوريث بها وهو يقضى :

١ — بأن يكون للورثة الحق في وضع اليد على الأراضي التي تركها مورثهم .

٢ — يكون التصرف في هذه الأراضي بحجة تكتب في المديرية .

٣ — تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفي سنة ١٨٥٠ أبطل العهد ، ولم يعد المتعهد

متمتعاً بشيء من الامتيازات الإدارية، واصبحت حالته حالة رجل يؤدي خدمة للفلاح ، بتوسطه بينه وبين الميرى فيما يتعلق بمقدار الضريبة وفي دفعها ومنذ سنة ١٨٤٢ لم تزد قيمة الضريبة العقارية مرة واحدة ، ولكن في سنة ١٨٥٢ أصدر عباس أمراً بإضافة سدس مال كل سنة على المزارعين . بدلا من $\frac{1}{8}$ الثمن ، خصما من البقايا التي تراكت من جديد .

اللائحة السعيدية :

وفي سنة ١٨٥٨ صدرت اللائحة السعيدية التي ختم صدورها هذه المرحلة من كفاح الشعب ضد مصادرة الأراضي ، وتمليكها لمن كان يطلق على نفسه لقب « ولى النعم »

وقد قررت هذه اللائحة، أن لمستغل الأرض الحق في تأجيرها أو رهنها أو بيعها كما نص على حق التوريث .

وبهذا حصل من كانت في حوزتهم أراض من الفلاحين على ما بأيديهم ، واشترط دفع رسم للتسجيل لم يتجاوز ٢٤ قرشاً عن الفدان الواحد .

وجاء في المادة الرابعة من هذه اللائحة وهى « ٢٨ مادة » أن

الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها »

ويستفاد من هذه المادة : أن للحكومة ولاية عامة أو أخيرة على الأرض . . . تركت للفلاح حق الاستثمار والتصرف ، وراقبت بعد هذا طريقته فى التصرف ، إذا حذفت منها إبقاء الأرض من غير زراعة .

ولم تختم هذه المرحلة من الصراع بهذا النص وحده ، ولكن أعفى الفلاحون من المتأخرات التى كانت عليهم ، والتى كان محمد على يطاردهم من أجلها مطاردة لاهوادة فيها . . . وكانت هذه المتأخرات ٨٠٠٠٠٠ جنيه .

ولكن قدر لمصر أن تدخل فى مرحلة جديدة من هذا الصراع ، فقد ظفرت مصر بحق ملكية الأرض ، ولكن لم تستطع أن توقف من نمو الإقطاع الذى بدأه محمد على بالابعاديات والشفالك التى ساءلها لأهله وللمقرين منه .

عصر إسماعيل :

وقد شهد عصر إسماعيل اعظم مظهر من مظاهر الإقطاع ، وتولى إسماعيل حكم مصر ، وكان نصيبه من الأرض مقارباً

لأن نسبة الأمراء العاديين من امثاله ، وكانت مساحة مزارعه لا تتجاوز ١٥٠٠٠ فدان، تجمعها دائرة زراعية تشرف عليها . ولكن بعد سبعة عشر عاما من حكمه زادت هذه الدائرة ، فأصبحت دوائر ٠٠٠٠ أصبحت ٥١ دائرة منبثة في أنحاء البلاد كلها ، تشرف كل منها على مزرعة أو مزارع ، تتراوح مساحة الواحدة منها بين ألف فدان و ١٠٠ ألف فدان . هل يعلم القراء كم بلغت مساحة الأرض التي استولى عليها إسماعيل ؟

بلغت ٩٥٠ ألف فدان ، وهذا الرقم يعادل خمس مساحة المنزرع من أرض مصر، ولقد تحدث المؤرخون كثيراً عن الترع التي شقها إسماعيل، وعن الطرق التي أنشأها ، وعن السكك الحديدية ومصانع السكر وغيرها . . ولكن هدفه الأول أن يصلح لنفسه أرضاً ويروها ويزيد من ثرائه، وبذا أصبح هذا القدر الهائل من مساحة الأرض المنزرعة ، التي كان أسماها الدائرة السنية ، والدومين أكبر مظهر للإقطاع في تاريخ مصر الحديث . . . وكان إسماعيل مغرماً بمجاملة الأجانب ، فأباح لهم تملك الأراضي ، ولم يكن ذلك جائزاً قبل عهده .

ويقول المؤرخون : إن إسماعيل عندما أباح التملك الكامل

للأرض ، وحق التصرف بغير تعقيب ، إنما أراد أن يحصل من
المنتفعين على أموال لقاء التسجيل الجديد بصفة رسوم ، وقد حصل
فعلا على المال الذي أراده ، وأسمى هذه الرسوم «المقابلة» ، وجاء
في لائحته أن من يدفع المقابلة تنتقل إليه الملكية المطلقة
للأراضي التي يزرعها .

وقد غرق إسماعيل ، وأغرق البلاد في الديون كما هو معروف ،
ولم يكفه على نفقاته البذخة دخله من أملاكه — الذي زاد في ١٧ سنة
من ٣٠ ألف جنيه إلى ٢٠٠.٠٠٠ ر ١٢٠ ألف جنيه ، تدرها عليه أرضه
ومصانعه — بل راح يقرض ويقرض .

وبسبب ديون إسماعيل ، زادت الضرائب على الفلاح ، وكانت
وسيلة الحكومة في ذلك الفرز المتكرر للأطيان . . وأصبح
الفلاح غير قادر على أداء الضريبة ، فتراكت المتأخرات ، وزاد
مقدار الدين السائر المطلوب من الحكومة . . . ولما لم يعد في
استطاعة الحكومة زيادة الضرائب ، لجأت إلى عمل قرض من
الأهالي ولكن حالة البلاد لم تكن تسمح
بالإقراض فجعلت الحكومة القرض إجباريا ، ونتج عن هذا
القرض نتائج واضحة ، فقد المزارعون أموالهم نهائيا . .

جـاه الوهاب :

لم يقتصر إسماعيل على أن يحوز لنفسه هذا القدر الهائل من
من أرض المصريين ، ولكنه استأنف سياسة محمد على من منح
الأرض ، أو « الإحسان » بها على عديد من النساء والرجال أصحاب
الخطوة عنده .. وهذه الأرض هي أرض المصريين .. أرض
هذا الفلاح ...

وفي محفوظات عابدين سجل طريف لهذه الهبات عنوانه :
(الأراضى التى صار إليها وإحسانها بأمر فخاملتو الخديو
إسماعيل باشا) .

ووردت فى هذا السجل قائمة بمئات الأسماء ، تقتطف
منها ما يلى ..

هبات وإحسانات :

باسم السبت الكبيرة والصغيرة حرم مرحوم إبراهيم « باشا »
٢٠٠٠ فدان

باسم السبت قرى قاوين من جد والد الحضرة الفخمية
الخديوية ٢٠٠٠ فدان

باسم أحمد « بك » نجل مرحوم أحمد « باشا » ٦٢٢٩ فدان .

- بإمر عزبي ٢٩٣٨ فدان .
- باسم دولتو منصور «باشا» ١٠٢٥ فدان .
- باسم الست نشأة من المديرات بأمرين عربي ١٦٥٢ فدان .
- باسم تكية المولوية لشيخها إحسان ٣٠٠ فدان .
- باسم شريف «باشا» ١٠٠٠ فدان .
- باسم إسماعيل راغب «باشا» ١٠٠٠ فدان .
- أحمد رشيد «باشا» ١٠٠٠ فدان .
- أحمد رشيد «باشا» ١٠٠٠ فدان .
- أحمد طلعت «باشا» ١٠٠٠ فدان .
- رياض «باشا» مهردار خديوي ٥٠ فدان .
- إسماعيل «باشا» مدير جفالك وعهد بحري ١٠٠٠ فدان .
- مصطفى «باشا» محافظ مصر ١٠٠٠ فدان .
- لطيف «باشا» ٧٩٠ فدان .
- عارف «باشا» ٥٠٠ فدان .
- على شكري «بك» من متحيزان دائرة دولتو حليم «باشا» ٢٠٠ فدان .
- حسين حاصم قائم مقام برنجي زيادة ٢٥٠ فدان .

مصطفى عزمى «بك» حاشورى وإبراهيم خليل «بك»
كاتب عربى ٤٠٠ فدان.

- باسم ذو الفقار «باشا» ناظر الخارجية ١٠٠٠ فدان
- حافظ خليل قندان البحرية ١٠٠٠ فدان
- على سرى «باشا» رئيس مجلس العسكرية ٦٠٠ فدان
- محمد زكى «باشا» التشرىفاتى ٣٠٠ فدان
- حسن كامل «باشا» أمين جبرك اسكندرية ٤٢٥ فدان
- عبدالله «باشا» مفتش قبلى ١٠٠٠ فدان
- شاكر «باشا» مفتش بحرى ١٠٠٠ فدان
- موسى «باشا» حكمدار السودان ١٠٠٠ فدان
- راغب «باشا» باشمعاون ١٠٠٠ فدان
- حرم راشد راقب «بك» أميرالاي ذوردنجى ألاى بيادة
٣٠٠ فدان.

- مورة حسين «بك» ٢٠٠ فدان
- نفيسة قاوين حرم مرحوم مصطفى أغا ٢٠٠ فدان
- زينب هانم كخيا ١٠٠ فدان
- مسيو «لاوبزون مركتين» ٦٠٠ فدان
- حرم حسين حاصم «بك» ٥٠ فدان
- حرم عبد القادر «بك» قائمقام أجى ٢٠٠ فدان

- حرم محمد مسعود ٤ أجى ١٠٠ فدان
- حرم إسماعيل كامل ٥ بك ٢ أجى ١٠٠ فدان
- حرم الأفندى المومى ٢٥٠ فدان
- حسين ٥ باشا ٦٧٤٤ فدان
- باسم محمود ٥ باشا ١١٤٢٥ فدان
- باسم إبراهيم ٥ باشا ١١٤٢٥ فدان
- باسم محمد ٥ بك ٥ والدته ٦٥٢٦ فدان
- باسم نعيمة هانم ٦٣١٢ فدان
- باسم زينب هانم أفندى ٦٠٦١ فدان
- باسم أمينة هانم ووالدتها ٦٧٧٠ فدان
- باسم فاطمة هانم ١٠٠٦٦ فدان
- باسم حرم نخامة الخديوى السابق ٢٨٩ فدان
- باسم برنجهام أفندى ٧٦١٥ فدان
- باسم ايكنجك خانم أفندى ٧٦١٥ فدان
- باسم زينب هانم حرم كامل ٥ باشا ٦١٤٤ فدان
- باسم مرحوم مصطفى فاضل ٥ باشا ووالدته ١٩٢٨٢ فدان
- باسم اوجنخى أفندى ٧٩١٥ فدان

- باسم والدته المرحوم حسين «بك» ١٠٠٠ فدان .
- باسم والدته المرحوم علي «بك» ١٠٠٠ .
- باسم رشيد «باشا» ١٠٠٠ فدان .
- باسم عين الحياة هانم كريمة مرحوم أحمد «باشا» ٩٣٩ فدان .
- باسم أنجال وكريكات وقادين مرحوم أحمد «باشا» ٤٥٣٦ فدان .
- باسم حرم محمد علي «باشا» وأنجاله زينب وخديجة هانم ٣٠٠٠ فدان .
- باسم خديجة هانم ٢٠٠٠ فدان .
- علي — عريجي ٦٠ فدانا .
- داوود أغا — سفرجي ٥٠ فدانا
- حرم أحمد فؤاد «بك» الناظر المسافر خانات ٣٠٠ فدان .
- محمد البارودي ١٥٠ فدان .
- الأسطى فرج الطباخ من متسويين الدائرة السنية ١٠٠ فدان .
- مختار «بك» رئيس مجلس بني سويف ٥٥٠ فدان .
- أحمد سايس ومحجوب السايس ١٢٠ فدان .
- الست ستيتة المرضعة ٥٠ فدانا
- بني من توابع الدائرة السنية ٥٠ فدانا .
- مصطفى فهمي قائمقام ١٥٠ فدان .

حرم السابق ١٥٠ فدان .
 عبد القادر «بك» أميرالاي ٥٠ فدان .
 حرم السابق ٥٠ فدان
 الرئيس محمد أحمد من مستخدمى الدائرة السنية ٥٠ فدان .
 حرم صالح «بك» مأمور ضبطية مصر ٣٠٠ فدان .
 الست امباركة ٤٠ فدان .
 حرم وأولاد اصطقان «بك» رئيس مجلس تجار ٢٠٠ فدان .
 محمد النائمى السفرجى وحرمة ٧٠ فدان .
 مسيو غويا الفرنساوى ٢٧١ فدان .
 أحمد فؤاد «بك» مجاورين الجنية الجزار ٢ فدان .
 على بك الكرىدى من خدمة الدائرة السنية ١٠٠ فدان .
 على راغب قائمقام ٣ أجى سوارى وحرمة ٢٥٠ فدان .
 محمد إبراهيم وحرمة ١٠٠ فدان .
 اثنين من كريمات الخواجة طودن الفرنساوى ٢٠٠ فدان .
 حافظ أغا السفرجى ١٠٠ فدان بما فيها من مبانى وأشجار .
 مسيو اولانيه ١٠٠ فدان .
 عشقى هانم ٤٠٠ فدان .
 الست تصوير حرم إبراهيم «بك» ١٤١ فدان .

محمد شكيب «بك» ١٥٠ فدان وحرمة ١٥٠ فدان .
محمد رضا بكباشي المدارس الحرية ١٠٠ فدان وحرمة
١٥٠ فدان .

الست سرفيراز حرم احمد أفندي نشأت ٣٠١ فدان بمشتملاتهم .
حرم الصاغقوله أغا أفندي ١٠٠ فدان .
جاويشة باب الحرم ١٨٠ فدان .
أمين أغا قهوجي ١٢٠ فدان .
حرم المومي السنية ١٥٠ فدان .
كريمة فاضل «باشا» ١٦٤ فدان .
زوجة الخواجة يوسف الإنجليزي ٣١ فدان .
حسن علي الحلاق ١٥ فدان .
حافظ أغا سفرجي ٤٣ فدان .
وختم هذا البيان بما يأتي :

وبلغ مجموع الهبات والإحسانات ٨٢٦٨٦٣ فدان .
وينبغي هنا أن نذكر أن أملاك إسماعيل قدرت عند تصفية
تركته بـ ٦٠ مليوناً من الجنيهات ، وقد جرت سياسة إسماعيل
وراءها التدخل الأجنبي .

وجر التدخل الأجنبي وراءه الاستعمار .

وقبل أن ينتهى القرن الماضى كان توزيع الأراضى على
النحو الآتى :

أفدنة	عدد المزارعين	ما يملكه
١١٣٠٠٠ ر ١	٧٦١ ر ٣٠٠	يملكون ٥ أفدنة فأقل .
١٠٠ ر ٥٦٠	٨٠ ر ١٠٠	يملكون من ٥ أفدنة إلى ١٠ أفدنة
٥٥٠ ر ٥٥٠	٣٩ ر ٧١٠	يملكون من ١٠ أفدنة إلى ٢٠ فداناً
٣٠١ ر ٣٠٠	١٢ ر ٣٦٠	يملكون من ٢٠ فداناً إلى ٣٠ فداناً
٣٤٤ ر ٧٠٠	٨ ر ٩٠٠	يملكون من ٣٠ فداناً إلى ٥٠ فداناً
٢٢٤٣ ر ٥٠٠	١١ ر ٩٠٠	يملكون أكثر من ٥٠ فداناً
٥٠ ر ١١٢٦٠٠		

وهكذا نستطيع أن نرى تاريخ الفترة ، من حكم محمد على
إلى نهاية هذا القرن ، بأنه بدأ بمصادرة أرض المصريين إلى جانب
مصادرة أراضي الدولة

فلما قاوموه بالطرق السلبية التى لحنا إليها ، ترك خلفاؤه
بعض الأرض للشعب ، واستبقوا لأنفسهم نصيب الأسد منها .
ولكى يحافظوا على هذه الأسلاب الهائلة ، فقد فتحوا الباب
لدولة أجنبية تأتى لتحميمهم ، وتحمى ما بأيديهم من مال حرام .

من الاحتلال الى الثورة الاولى

فى عهد سعيد وعهد إسماعيل من بعده ، قوى نفوذ العناصر الأجنبية ، وزاد من هذا النفوذ شق قناة السويس ، وكثرت الامتيازات التى حصل عليها الرعايا الأجانب ، وطبقت عن طريق قنصلياتهم .

وفى سنة ١٨٥٠ استأثرت المحاكم القنصلية بنظر جميع المنازعات ، الخاصة بالأطيان والعقارات ، ومنها : الرهن ، ونزع الملكية ، وأحصى عدد القوانين الأجنبية التى باشرت تطبيقها هذه القنصليات فكانت سبعة عشر قانونا . وهكذا انعدمت الثقة فى المعاملات العقارية . . ولم يكن مشترى الأرض يعلم أى قانون سيطبق على عقده ، وعلى ملكيته . .

وزالت الفوضى عندما أنشأت كل قنصلية لنفسها مكتبا خاصا ؛ لتسجيل العقود الناقلة للملكية العقارية والرهن ، فكانت ترى تسجيلا أو ييعا على النظام البلجيكي أو الفرنسى أو الروسى وهكذا . . .

ولم يكن محمد على وخلفاؤه - وهم يعطون هذه الحقوق للدول الأجنبية ، ويمثلها فى البلاد - يحسون بأنهم يمزقون قواعد الدولة ،

واستقرار وسيلة الإنتاج الأول - وهي الأرض - على أسس واضحة ...

وما كان يمكن أن يستمر الحال على هذه الطريقة من الفوضى أكثر من ربع قرن، حدث بعده وفي سنة ١٨٧٥ على وجه التحديد أن أنشئت المحاكم المختلطة وألغى النظام القنصلي ، وعلى الرغم مما اتصفت به هذه المحاكم من ازدياد بالقومية المصرية إلا أنها كانت رحمة إذا قورنت بالنظام الذي سبقها ، وفي ظل المحاكم المختلطة ، أقبلت البنوك الأجنبية تتعامل في مصر ولها سند في هذه المحاكم ، وكان من أوائلها البنك العقاري ، الذي بلغت جملة رهونه وقروضه حوالي ٧٧ مليوناً من الجنيهات منذ تأسيسه .

وفي سنة ١٨٨٢ احتل الإنجليز مصر احتلالاً عسكرياً ، كان قد سبقه الاحتلال المالي لتصفية ديون إسماعيل . .

بيع أملاك الحكومة الخراجية :

وفي عهد توفيق صدرت الأوامر ببيع أملاك الحكومة الخراجية ، وذلك بأن يكون للمشتري حق الملكية المطلق ، فكانت هذه خطوة نحو تحرير جزء كبير من الأقطان الزراعية من القيود القديمة ، التي خلفها عهد محمد علي والذين تبعوه ، كذلك

شرعت الحكومة في بيع البرارى القابلة للإصلاح ، مما لم يسبق
حصره في المساحات العمومية ، ولم يدخل في جملة أملاك
الحكومة السابق إحصاؤها ، على أن يكون للمشتري حق
الملكية التام ، وتنفيذا لذلك بيع للأهالى في منطقة النوبارية
٤٩ ألفا من الأفدنة .

وفي سنة ١٨٩١ (في عهد توفيق أيضا) تقرر حق الملكية
المطلق لجميع اصحاب الأقطان الخراجية ، سواء أكانوا دفعوا المقابلة
أم لم يدفعوها . ومن هذا التاريخ أصبحت الملكية المطلقة من
حق المالكين للأراضى الزراعية ، وسقط حق الرقبة الذى
كانت تحتفظ به الحكومة لنفسها .

وعندما صفت الدائرة السنية وبيعت أملاكها ، راعى الانجليز
- وهم يوجهون هذه الحركة - أن يخصصوا بعض الأسر بأجزاء
طيبة من هذه الأرض ، وفي نفس الوقت أقبل على الشراء أعيان
آخرون من الذين لم يلحقهم أى اتهام بعد تسوية الحساب مع
الثورة العراقية .

إقطاع هدير .

ومن ذلك الوقت نشأ نظام إقطاع على اسس جديدة ،
وظهرت أسماء بين طائفة ملاك الأراضى الواسعة ، لم تكن معروفة

من قبل . . . في الوقت الذي زالت من الوجود أسماء الوطنيين ،
الذين ناصبوا توفيقا والإنجليز من بعده العدا .

الاستعمار والافطاع :

أخذ الاستعمار يسير في طريق تأليف القلوب ، وتجميع
الأنصار ، والأنصار لا يجتمعون مع الاحتلال إلا إذا جمعتهم
مصلحة، والمصلحة هي أن يزيد الاستعمار في ثرواتهم، ويمكنهم من
رقاب المصريين ، وأن يزيدواهم من ولائهم له ، وهي نفس خطة
محمد علي عندما بدأ استيلاؤه على البلاد، وخطة خلفائه من بعده .
ولفترة من الزمن قامت منافسة بين الجانبين ، جانب عباس
الخدوي الذي ورث الحكم، وجانب الإنجليز الذين كانوا يريدون
تأليف طبقة تدين لهم بالولاء .

أدت هذه المنافسة إلى نوع من حرية الرأي ، بدأ في مقالات
ملثية عبر بها المصريون وزعماءهم عن رأيهم في محمد علي
وأسرته وحكمهم .

ومن بين ما كتب في هذا الصدد، مقال هام للإمام محمد عبده،
ظهر في الجزء الخامس من مجلة المنار، وعنوانه « آثار محمد علي
في مصر » جاء فيه :

ما الذى كانت تنتظره البلاد من نوع حكومتها ؟ كانت تنتظر أن يشرق نور مدينة يضىء لرؤساء الأحزاب طرقهم فى سيرهم لبلوغ آمالهم ، وقد كان ذلك يكون لو أمهلهم الزمان ، حتى يعرف كل منهم ما بلغ به غيره الغاية التى كان يقصدها فى بلاد غير بلاده ، وما كان بينهم وبين ذلك إلا أن يختلطوا بأهل البلاد الغربية ، ويرتفع الحجاب الذى أسدله الجهل دونهم ، أو كانت تنتظر أن يأتى أمير عالم بصير ، فيضم تلك العناصر الحية بعضها إلى بعض ، ويؤلف منها أمة تحكمها حكومة منها ، ويأخذ فى تقوية مصباح العلم بينها ، حتى ترتقى بحكم التدريج الطبيعى ، وتبلغ ما أعدته لها تلك الحياة الأولى .

«مالذى صنع محمد على ؟ لم يستطع أن يحى ، ولكن استطاع أن يميت ، كان معظم قوة الجيش معه ، وكان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخذ يستعين بالجيش ، وبمن يستميله من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ، ثم يعود بقوة الجيش ، وبحزب آخر على من كان معه أولاً ، وأمانه على الخصم الزائل فيمحقه ، وهكذا حتى سحقت الأحزاب القوية ، فوجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة ، فلم يدع منها رأساً يستتر فيه ضمير (أنا) ، واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلاً لجمع السلاح من الأهلين ، وتكرر

ذلك منه مرارا ، حتى افسد بأس الأهالى ، وزالت ملكة الشجاعة
منهم ، وأجهز على ما بقى منهم فى البلاد من حياة فى أنفوس بعض
أفرادها ، فلم يبق فى البلاد رأسا يعرف نفسه ، حتى خلعه من
بدنه ، أو نفاه مع بقية بلده إلى السودان فهلك فيه .

أخذ يرفع الأسافل ويعليهم فى البلاد والقرى ، كأنه كان يحسن
لشبه فيه ، ورثه عن أصله الكريم ، حتى انحط الكرام ، وساد
اللثام ، ولم يبق فى البلاد إلا آلات له يستعملها فى حياة
الأموال ، وجمع العساكر بأية طريقة وعلى أى وجه ، فحى بذلك
جميع عناصر الحياة الطيبة ، من رأى وعزيمة واستقلال نفس ،
ليصير البلاد المصرية جميعها إقطاعا واحدا ، له ولأولاده ، على
إثر إقطاعات كثيرة كانت لأمرأى عدة .

ماذا صنع بعد ذلك ؟ اشرأبت نفسه لأن يكون ملكا غير
تابع للسلطان العثمانى ، فجعل من العدة لذلك أن يستعين بالأجانب
من الأوربيين ، فأوسع لهم فى التجارة ، وزاد لهم فى الامتياز خارجا
عن حدود المعاهدات المتعقدة بينهم وبين الدولة العثمانية ، حتى صار
كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكا من الملوك فى بلادنا ،
يفعل ما يشاء ، ولا يسأل عما يفعل ، وصغرت نفوس الأهالى بين
أيدى الأجانب بقوة الحاكم ، وتمتع الأجنبى بحقوق الوطنى التى

حرم منها ، وانقلب الوطني غريباً في داره ، غير مطمئن في قراره ،
فاجتمع على سكان البلاد المصرية ذلان : ذل ضربته الحكومة
الاستبدادية المطلقة ، وذل سامهم الأجنبي إياه ليصل ، إلى ما يريده
منهم ، غير واقف عند حد ، أو مردود إلى شريعة .

قالوا : إنه أطلع نجم العلم في سماء البلاد . نعم عني بالطب
لأجل الجيش ، والكشف على المجنى عليهم في بعض الأحيان ،
عند ما يراد إيقاع الظلم بمتهم ، وبالهندسة لأجل الري ، حتى يدبر
مياه النيل بعض التدبير ؛ ليستغل إقطاعه الكبير ، هل تفكر
يوماً في إصلاح اللغة العربية أو التركية أو أرثوودية ؟ هل تفكر
في بناء التربية على قاعدة من الدين أو الأدب ؟ هل خطر في باله
أن يجعل للأهالي رأياً في الحكومة ، في عاصمة البلاد أو أمهات
الأقاليم ؟ هل توجهت نفسه لوضع حكومة قانونية منظمة ، يقام
بها الشرع ، ويستقر العدل ؟ لم يكن شيء من ذلك ، بل كان رجال
الحكومة ، إما من الأرثوذكس أو الجراكسة أو الأرمن المورلية ، أو
ما أشبه هذه الأوشاب ، وهم الذين يسميهم بعض الأحداث من
أنصاره اليوم دخلاء ، وكانوا يحكمون بما يهوون ، لا يرجعون إلى
شريعة ولا قانون ، وإنما يتبعون مرضاة الأمير صاحب الإقطاع
الكبير . . .

أين البيوت المصرية ، التي أقيمت في عهده على قواعد التربية الحسنة ؟ أين البيوت المصرية ، التي كانت لها القدم السابقة في إدارة حكومته أو سياستها أو سياسة جندها مع ، كثرة ما كان في مصر من البيوت الرفيعة العماد الثابتة الأوتاد ؟ .

أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوروبا ليتعلموا فيها ، فهل أطلق لهم الحرية أن يثثوا في البلاد ما استفادوا ؟ كلا ولكنه استعملهم آلات ، تصنع له ما يريد ، وليس لها إرادة فيما تصنع . وجد بعض الأطباء الممتازين وهم قليل ، وجد بعض المهندسين الماهرين ، وليسوا بكثير ، والسبب في ذلك أن محمد علي ومن معه لم يكن فيهم طبيب ولا مهندس فاحتاجوا إلى بعض المصريين ، ولم يكن أحد من الأعوان مسلطا على المهندس عند رسم ما يلزم له من الأعمال ، ولا على الطبيب عند تركيب أجزاء العلاج ، فظهر أثر استقلال الإرادة في الصناعة عند أولئك نفر القليل من النابغين ، وكان ذلك مما لا تخشى طاقته على المستبدين .

هل كانت له مدرسة لتعليم الفنون الحربية ؟ أين هي ؟ وأين الذين نبغوا من طلابها ؟ فإن وجد أحد نابغة ، فهل هو من المصريين ؟ عِدُّوا إن شئتم أحياء أو أمواتاً :

وجد كثير من الكتب المترجمة في فنون شتى ، من التاريخ

والفلسفة والأدب ، ولكن هذه الكتب اودعت في المخازن من يوم
طبعت ، وأغلقت عليها الأبواب إلى أواخر عهد إسماعيل «باشا» ،
فأرادت الحكومة تفريغ المخازن منها ، وتخفيف ثقلها عنها ،
فنثرتها بين الناس ، فتناول منها من تناول ، وهذا يدلنا على أنها
ترجمت برغبة بعض الرؤساء من الأوربيين ، الذين أرادوا نشر
آدابهم في البلاد لكنهم لم ينجحوا ، لأن حكومة محمد علي لم
توجد في البلاد قراء ولا منتفعين بتلك الكتب والفنون .

كانوا يتخطفون تلامذة المدارس من الطرق وأفناء القرى
(الأفناء : الناس المجهولون) كما يتخطفون عساكر الجيش ، فهل
هذا مما يجب القوم في العلم ، ويرغبهم في إرسال أولادهم إلى
المدارس ؟ لا بل كان يخوفهم من المدرسة ، كما كان يخيفهم من
الجيش .

حمل الأهالي على الزراعة ، ولكن ليأخذ الغلات ؛ ولذلك
كانوا يهربون من ملك الأتبان ، كما يهرب غيرهم من الهواء الأصفر
والموت الأحمر ، وقوانين الحكومة لذلك العهد تشهد بذلك ..
يقولون : إنه أنشأ المعامل والمصانع ، ولكن .. هل حجب إلى
المصريين العمل والصناعة ، حتى يستبقوا تلك المعامل من أنفسهم ؟
وهل أوجد أساتذة يحفظون علوم الصناعة ، وينشرونها في البلاد ؟

أين هم ؟ ومن كانوا ؟ وأين آثارهم ؟ لا بل بغض إلى المصريين العمل والصناعة ، بتسخيرهم في العمل ، والاستبداد بشعبه ، فكانوا يتربصون يوماً لا يعاقبون فيه على هجر العمل والمصنع ؛ لينصرفوا عنه ساخطين عليه ، لاعتين الساعة التي جاءت بهم إليه .

يقولون : إنه أنشأ جيشاً كبيراً ، فتح به الممالك ، ودوخ به الملوك ، وأنشأ أسطولاً ضخماً ، تثقل به ظهور البحار ، وتفتخر به مصر على سائر الأمصار ، فهل علم المصريون حب التجديد ، وأنشأ فيهم الرغبة في الفتح والغلب ، وحب إليهم الخدمة في الجندية ، وعلمهم الافتخار بها ؟ لا بل علمهم الهروب منها ، وعلم آباء الشبان وأمهاتهم أن ينوحوا عليهم ، معتقدين أنهم يساقون إلى الموت ، بعد أن كانوا ينتظمون في أحزاب الأمراء ، ويحاربون ولا يبالون بالموت أيام حكم الممالك ، وكان من ينتظم في الجندية على عهد محرر مصر لا يخرج منها إلا بالموت ، هل شعر مصري بعظمة أسطوله ، أو بقوة جيشه ؟ وهل خطر يبال أحد منهم أن يضيف ذلك إليه ، بأن يقول : هذا جيشي وأسطولي أو جيش بلدي أو أسطوله ؟ كلا لم يكن شيء من ذلك ، فقد كان المصري يعد ذلك الجيش ، وتلك القوة عوناً لظالمه ، فهي قوة خصمه . كذلك كان يعدها كل عثمانى في مصر ، أو في غير مصر ، ليقبل لنا أنصار الاستبداد : كم كان في

الجيش من المصريين ؛ الذين بلغوا في رتب الجنديّة إلى رتبة
«الكباشي» على الأقل ؟ فما أثر ذلك في حياة مصر والمصريين
إلا أسوأ الأثر - أثر كله شر في شر ؛ لذلك لم تلبث تلك القوة
أن تهدمت واندثرت .

ظهر الأثر العظيم عندما جاء الإنكليز ؛ لإخماد ثورة عرابي
دخل الإنكليز مصر بأسهل ما يدخل به دامر ^(١) على قوم ،
ثم استقروا ، ولم توجد في البلاد نخوة في رأس ، تثبت لهم أن في
البلاد من يحامي عن استقلالها ، وهو ضد ما رأيناه عند دخول
الفرنساوين إلى مصر ، وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الأولى
والموت الأخير ، وجهلة الأحداث يسألون أنفسهم عنه ولا
يهتدون إليه .

ومن مظاهر هذه الآراء : ما قرأناه أيضاً في جريدة باسم
القطر المصري ، لصاحبها أحمد حلمي ، صدرت عام ١٩١٨ .. كانت
هذه الجريدة تنشر في الصفحة الأولى المقالات التي تسب فيها
أسرة محمد علي ، وتدعو المصريين إلى عدم طاعتهم ، والانصياع
لأوامرهم ، بل وتصفهم بأنهم خونة باعوا البلاد ، وتقول : « إذا

(١) الدامر : هو الذي يدخل على القوم بلا استئذان .

عرف المصري ان شقاءه وبلاءه كان السبب فيها عائلة محمد علي ،
يجب عليه ، وينبغي له أن يتخلص منها ، لأن أقل واحد من مواطنيه
أشفق عليه ، وأرأف به ، ولأن عائلة محمد علي هي التي سلمت
مصر إلى الإنجليز ؛ ولأنهم يغيظون المصري ، ويكرهونه
أشد الكره ، ومن العار أن يسلم عنقه لعدوه ، وقد
أعلن عداوته للأمة بعدم منحها مجلس النواب ، فينبغي
أن تعلن أيضاً : أنها لا حاجة لها به .

فهذه الجريدة كانت تصرح علناً بكراهية أسرة محمد علي
وتسهب في وصف بؤس المصريين .

وظهر أيضاً صحفيون آخرون عمدوا إلى الطرق الملتوية ؛
لكي يفصحوا عن شعورهم ، وشعور المصريين أجمعين تجاه تلك
الأسرة ، ومن هؤلاء الصحفيين يعقوب بن صنوع ، الذي كان
يصدر جريدة «أبونضارة» ، فكان يرسم صوراً دكاريكاتورية ، ينقد
فيها حكم إسماعيل وتصرفاته ، وكان يرسم في صورة عمدة ، ورئيس
الوزراء في صورة شيخ الحارة ، ويعمد بهذه الطريقة إلى نقد
أعمالهم وسياساتهم الخرقاء تجاه البلاد ، ولذلك نفى إسماعيل
يعقوب بن صنوع ، فكان يصدر جريدته من باريس ويرسلها

بطرق غاية في الغرابة ، حتى يقرأها المصريون الذين كانوا يتلهفون عليها ، كمنفذ يعبر عما في نفوسهم من كراهية واحتقار لتلك الأسرة الغريبة ، التي استولت على خيرات البلاد وأموالها ، واستعبدتهم بدون وجه حق ذلك الأمد الطويل . .

من مقالات محمد عبده ، وأحمد حلمي «وكرانيا تور» ، يعقوب ابن صنوع ، وغيرهم من الصحفيين والزعماء ، الذين ما هم إلا مرآة صافية لما يعمل في نفوس المصريين ، من بغضاء وكراهية لهذه الأسرة ، وما تمثله من معاني السيطرة والإفطاع نستنتج : أن المصريين لم يكونوا في يوم من الأيام بلهاء أو ضعفاء ، بل كان هناك بركان ثائر ، يصخب في نفوسهم في انتظار اللحظة الحاسمة ، لكي يشوروا ويحطموا كل شيء يقف في طريقهم . . . وكان كفاح بعض الزعماء ، من أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد ، يقابل بمؤامرات من الخديو عباس حلمي الثاني وأعدائه . . . ومن جانب الإنجليز ، الذين إن كانت أرضهم الجملة ضد الخديو أحيانا ، إلا أنها كانت تقلقهم ، خشية أن تنقلب ضدهم ، وكان الخديوي عباس الثاني منهمكاً في معركة ، أخرى غير معركة كبت الشعور الوطني ، وهي تجميع الثروة والأراضي .

فشرع في استعادة الأرض ، وإنشاء دائرة سنية أخرى على ما كانت عليه في عهد إسماعيل .

وفي مذكرات أحمد شفيق « مذكراتي في نصف قرن » تفاصيل كثيرة عن الأهداف المالية لحكم عباس ، نذكر منها بعض مقتطفات :

« غضب الخديو على حسن حاصم «باشا» لا اعتقاده أنه غير حريص على مصالح الخديوية ، وأنه بالعكس يعرقلها ؛ وسبب ذلك أن بيت «زر وفودا كي» في الإسكندرية اشترى من الحكومة حديقة وسراي الجزيرة ، وجزءاً من الأرض الزراعية التي أمامها على النيل ، ثم اتفق على أن يستبدل أرض الوقف ، الواقعة بجوار كوبري الأبحى بتفتيش الخديوي بمشهر ، وكان سموه يرغب في هذه الصفقة من ناحيتين : الأولى بيع تفتيش مشهر ، والثانية الاشتراك مع «زر وفودا كي» في الأراضي التي تشتري من الوقف ، وكان بيت «زر وفودا كي» يقدر أرض الوقف بمبلغ ١٣٠ ألف جنيه ، وتفتيش مشهر بـ ١٥٠ ألف جنيه ، فاغتاز الخديوي ؛ لأن الصفقة لم تتم . . .

ذكر شفيق « في يوم من أيام سنة ١٩١٢ جاءني على جلال ، أحد المقررين للخديوي في ديوان الأوقاف وقال لي : إن أفندينا أرسلني

إليك ، فى شأن شراء ارض للأوقاف ، عن طريق الاستبدال ،
وهى صفقة طيبة ، تبلغ مصاحتها ٣٥٠٠ فدان تقريباً فى المطاعنة ،
ويبدو أنه كانت هناك بعض مصاعب ، فأرسل الخديو لمدير
الأوقاف فى المطاعنة — يقول له : إتنا نريد ثمناً عالياً لهذه
الأرض وإن لك فائدة فى هذه الصفقة . . . وهكذا
نجد الخديوى ، لا يتورع فى سبيل معاملاته فى الأراضى ، من أن
يرشو أحد كبار الموظفين . . .

أنشأ الخديوى سكة حديد فى مريوط ، لإصلاح أراضيه الزراعية
بغرب الإسكندرية ، وقدمت له مصلحة السكة الحديد بعض
ما عندها من الأدوات المستعملة ، اللازمة لهذه السكة بثمان قليل ،
وكذلك أرسلت له نظارة الداخلية جماعة من المحكوم عليهم
بالسجن ، ليساعدوه على مدها ، كما أمر بأن يشتغل رجال الحرس
فى هذه المهمة ، وبعد أن تم إصلاح الأراضى ، فاوض الخديوى
شركات أجنبية ، لمشتري الخط الحديدى ، ثم انتهت الصفقة إلى
الحكومة المصرية ، فباعها لها بـ ٣٩٠ ألف جنيه .

وهكذا تتوالى القصص ، عن أنواع التجارات فى الأرض ،
والحاصلات ، ومشتري الأراضى وبيعها ، وبيع الرتب وغيرها ،
وجمع المال من كل طريق مشروع وغير مشروع ، وذلك رغبة

فى أن يكون الإقطاع هو أساس حكم هذه الأسرة ، عن طريق :
تجميع الأرض ، وتهريب المال إلى الخارج .

أما هؤلاء الذين كان يشجعهم الإنجليز ويحتضنونهم ، فيكفى
أن نذكر هنا ما قاله عنهم «الجنرال اللبى» ، ونقله «ويفل» فى كتابه
عنه : أنه من الممكن أن يجلو الإنجليز عن مصر ، وهم مطمئنون
إلى أنهم خلقوا طبقة من الكبراء ، يمكن لانجلترا أن تستأمنهم على
سياستها فى هذه البلاد ، فهم فى نظر الإنجليز درع يدافع عن
سياستهم ، كما يدافع عنها الأسطول البريطانى . .

أجل . . فما نظرت انجلترا إلى طبقة المصريين والتمصريين
من أعوانهم ، إلا على أنهم جيش احتلالها السرى لهذه البلاد ، وهو
تصوير صحيح ودقيق ، أدركته مصر فى أنسب الأوقات ، وإن كان
هذا الكلام قيل بعد الحرب العالمية الأولى ، وقبل إعلان
الدستور . .

الامة فى ظل الإقطاع

وضع الاستثمار الخطوط الأساسية لحياتنا الاقتصادية ، فى
نصف القرن الذى بدأ باحتلالهم لبلادنا ، وانهى بالحرب
العالمية الأخيرة ...



فماذا كانت نتيجة هذه السياسة ؟ .

كانت النتيجة العامة التي سجلتها أرقام سنة ١٩٥٢ كما يلي :

١ - تبلغ مساحة المزارع (سنة ١٩٥٢) من أرض مصر ٨٢٣٠٠٠٠ فدان ، « حوالى ٣٪ من مساحة الجمهورية المصرية كلها »

٢ - يبلغ عدد السكان ٢١٤٢٤٠٠٠ (إحصاء تقريبي لعام ١٩٥٢) .

٣ - تبلغ المساحة المحصولية لهذه الرقعة المزروعة ٢٠٠٠٠٠٠ فداناً ، وذلك على فرض زراعة الأرض مرة واحدة في العام .

٤ - وبمقارنة الأرقام الخاصة بتزايد السكان ، وأرقام تزايد الأرض في نصف القرن الأخير ، نجد أن ما استصلح من الأرض البور في هذه الفترة لم يزد عن ١٥٪ من المساحة ، في حين أن عدد السكان زاد ١٠٠٪ ...

٥ - وكانت النتيجة الخطيرة التي ترتبت على هذه السياسة ، نقص في إنتاج البلاد الزراعى ، ولا سيما في القمح يوضحه البيان التالى :

السنة	كيلو جرام للفرد من الإنتاج المحلي	جملة استهلاك الفرد الكيلو
١٩٢٩ — ١٩٣٠	٩٠	١١٢
١٩٣٥ — ١٩٣٩	٧٥	٧٥
١٩٤٨ — ١٩٤٩	٥٥	٧٩
١٩٤٩ — ١٩٥٠	٥٨	٧٥
١٩٥٠ — ١٩٥١	٥٠	٨٩

ومعنى هذا البيان الواضح : أن حصة الفرد في عشرين سنة فقط نقصت من القمح المحلي ، الذي تنتجه بلادنا من ٩٠ كيلو جراما إلى ٥٠ كيلو جراما . . . وأصبحنا مضطرين إلى أن نستورد من الخارج ما يحتاجه غذاؤنا ...

٦ — ولو أن الأمور سارت في هذا الخط الصاعد لزيادة السكان ، والخط النازل في الإنتاج ، لوصلنا بعد خمسة أعوام من هذا الاحصاء إلى النتيجة التالية في حاصلات الحبوب عامة :

متوسط السنوات الخمس	حاجتنا الاستهلاكية
١٩٤٧/٤٨ — ١٩٥٢/٥١	سنة ١٩٥٦/٥٧
قمح ١٠.٩٨٦.٠٠٠ أردبا	١٣.٨١٩.٠٠٠ أردبا
ذرة شامية ١٠.٦٤٤.٠٠٠ »	١١.٣٢٧.٠٠٠ »

ذرة رفيعة ٤٠٠٠ ر ٣٧٧٤ أردباً ٤٠١١ ر ٤٠٠٠ أردباً
أرز مضروب ٢٠٠٠ ر ٤٥٧٢ » ٢٠٠٠ ر ٧٤٦٢ »

وفي أوائل هذا القرن رسم الإنجليز سياسة التوسع الزراعى بمصر ، عندما نفذ مشروع خزان أسوان ، وقد وضعوا تصميماته على أساس تخزين مليار واحد من أمتار الماء المكعبة ، ولكن مصر كانت تنمو بسرعة ، وفاق نموها الإطار الحديدى الذى رسمه لها الاستعمار ، مما اضطرهم إلى تعلية خزان أسوان ، مرة قبل الحرب العالمية الأولى ، ثم مرة أخرى منذ نحو ثلث قرن وكان من نتيجة هذا البرنامج الضيق المحدود للتوسع الزراعى ، الذى يعتمد طبعا على كمية الماء المتاحة للزراعة — أن زادت مساحة الأرض المزروعة فى نصف القرن الأخير ١٥ ٪ فقط ، فى حين أن عدد السكان زاد ١٠٠ ٪ تقريبا ، ومعنى هذا : أن عدد السكان زاد سبعة أمثال الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله : أن نقصت حصة الفرد فى بلادنا من القمح خلال عشرين سنة فقط ، من ٩٠ كيلو جراما إلى ٥٠ كيلو جراما ، ونقصت القيمة الغذائية لحصة الفرد من الغذاء من ٢٩٥٣ «كالورى» (سعر حرارى) إلى ٢٣٣٧ «كالورى» ..

من الأعراب إلى الثورة

إن انتهت الحرب العالمية الأولى ، حتى تحرك وجدان الشعب ، وبخاصة الفلاحين إلى حياة أفضل ..
حرك شغفهم بالحرية حب الحرية في ذاتها، وهي حالة طبيعية في كل نفس ... وزاد في إحساسهم بوطأة الحكم البريطاني ، ما فرضته السلطة العسكرية البريطانية من حماية على البلاد ، وتعيين حاكم عسكري من الإنجليز ، ينهى ويأمر في العباد وفي الأرزاق ..
كان العمد يكلفون بحشد « متطوعين » ، يساقون إلى أعمال السخرة في حرب الإنجليز ضد الأتراك ، وما كان أعجبه من تطوع ، هذا الذي يوثق فيه الكثاف ، ويرحل الأفراد مكرهين إلى حيث لا يعلمون ، وإلى حيث لا يريدون ، وامتدت أيدي الاستعمار إلى الأرزاق بعد ذلك ، فكان تموين الجيوش البريطانية يقع على عاتق القرية المصرية ومواردها ..

وإن ما وقع في دنشواي ، قبل الحرب ، وحرك من أجله مصطفى كامل ضمير العالم حتى زلزل « كرومر » من على عرشه .. إن ما حدث في ذلك الوقت كان يتكرر كل يوم ، وفي كل قرية تقريباً ،

وبأيدي بعض المصريين الموالين للإنجليز أو الخائفين ..
هذه العوامل جميعها ، إلى جانب دعوة الحرية الكاذبة ،
وتقرير المصير ، التي نادى بها الحلفاء في أعقاب الحرب ، جعلت صبر
المصريين ينفذ — وظهر من بين المصريين زعيم من المحامين ،
تصدى لقيادة الجموع ، هو سعد زغلول ... وانطلق مع هذا
التيار الجارف ، الذي نادى بالاستقلال التام ، أو الموت الزؤام ...
واحتل الفلاح المصري نصيبه كاملا في ثورة سنة ١٩١٩
وما بعدها ...

كانت ثورات ، العزيزية ، والبدرشين ، والمنيا ، وديروط ،
ومنفلوط ، وزفتى ، وميت غمر ، وغيرها من ريف مصر
وحضرها تعبيرا أصيلا عن رغبة في حياة أفضل .
وسلط الاحتلال جيوشه ونيرائه ، وتصدى المناضلون ليران
المدافع ، وقامت المعارك الدامية في كل مكان ...
وكان لابد من حيلة تخمد هذه النار المتأججة ، غير محاولة
قهرها بالعنف ...

فعاد الزعماء من منافقهم ، وصدرت التصريحات المخدرة ،
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وغيرها ، وأنشئت الأحزاب ، وأعلن
دستور سنة ١٩٢٣ ..

وفي ظل النظام الحزبي . الذي ظل يسود البلاد ثلاثين سنة ، شهد
الشعب ، من تجاربه التاريخية العديدة . . . شهد سلطات أجنبية عنه
في دا المندوب « السامي » البريطاني ، وفي قصر عابدين تتحكم
فيه وراء ستار الأحزاب ، وزعمائها — وأعضائها ..
ماذا كانت النتيجة ؟

تحولت : سبية الشعب للاستقلال ، إلى تعصب فريق منه ضد
فريق آخر ، في سبيل السلطة أو وهم السلطة .
أصبحت ميزانية الحكومة غنيمة للأحزاب بوظائفها
ومشروعاتها ..

أصبحت السلطة التشريعية مسيرة لخدمة الأحزاب ..
أصبح عماد الأحزاب هو النائب أو الشيخ ، الذي يضمن
لنفسه أكبر عدد من الأصوات ..
ومن أين تأتي الأصوات ؟

كانت مضمونة دائماً في القرية لمن يملك هذه القرية .
ولذلك اتجه التنافس على السلطات إلى سباق على شراء
الأرض ، ما دامت الأرض ومن عليها توصل إلى كراسي البرلمان ،
فكراسي الوزارة والسلطان . .

وشهدت البلاد وضعاً عجيباً .. تحولت رؤوس أموال كثيرة

إلى امتلاك الأرض ... وصل ثمن الفدان فى مناطق كثيرة إلى ألف جنيه وأكثر ، مع أن غلته لا تساوى إلا نسبة ضئيلة غير مجزية لرأس المال المدفوع فيه ..

إن امتلاك عزبة من ٥٠٠ فدان أو أكثر ، لم يكن يعنى كذا قنطاراً من القطن ، وكذا أردبا من القمح والذرة فقط .. ولكن كان يعنى أيضاً .. كذا صوتاً فى الانتخابات .

وهؤلاء الذين ظلوا يرشحون أنفسهم ثلاثين سنة فى الانتخابات بالقرى المصرية ، لم تكن تربطهم بالناخبين إلا وعود كاذبة ، ما تلبث أن تبدد بعد الفراغ من إحصاء أصوات الناخبين ..

والويل كل الويل للقرية ، التى تربطها قرابة بمرشح تريده السلطة ولا يريدونه ، إن أنواع القهر والأذى واللعنات التى تصب على الناس ، تشبه القصص الخرافية من غرائبها .. وكلنا يذكر :

الذين كانوا يربطون فى ذيول الخيل وهى تجرى ..

الذين كانت تحاصر قراهم بالدبابات ..

الذين كانت تمتلىء بهم السجون ، وتلفق لهم القضايا ..

القضية و المتارعة

هذه كانت الصورة ، التي تجرعتها القرية المصرية ، من تجربة الديمقراطية على الأسلوب الملكي الانجليزي الحزبي !!

وطال ليل هذه التجربة المريرة ، وفي غمارها نسي موضوع الاستقلال التام ، او الموت الزؤام — وتحول كفاحنا من أجل الحرية إلى قضية أسميت القضية المصرية ، يتلاقى فيها المحامون بالأسجاع الرنانة ، والخطب التي أجيد صقلها ..

ولكن هل كان هذا كله « أفئونا » للجماهير خدرها ...

وأنامها عن حقيقة حالها ؟ !!

الواقع أن القرية المصرية ، التي عرفت أنين المظالم سنين طويلة ، كانت تتطلع إلى فجر جديد ، تلتبس أضواءه وتتسم ريحه ..

لقد مرت على بلادنا حرب عالمية ثانية ، كانت تجربة من نوع جديد لشعوبنا ..

نشأت طوائف من الشباب ، رأى أن حريتنا ليست « قضية » ، ولكنها عرق ودماء ، وبلاء يصب على الأعداء .. وجدت هذه الطوائف في مخلفات الجيوش المتحاربة في صحاري ناذخيرة ، وسلاحا يعينها ..

وضعت خططها على اساس ان تنمى روح الكفاح المسلح من
جديد فى أبناء الشعب ..
استجاب الشباب ..

وكانت القرى أكثر استجابة ، ولاسيا فى شرق الدلتا ، حيث
تختلط القاعدة العسكرية البريطانية لفلاحى الشرقية والدقهلية
ومحافظات القنال ..

وجاءتنا من بعد الحرب قارعة أخرى ، لها كل تأثيرها
ووزنها ...

إنها كانت حرب فلسطين ...
لقد كشفت هذه الحرب عن خلل البناء الذى نعيش فيه ،
ونسبته حكما وحكومة ونظاماً ..

ظهر أنه أوهى من بيت العنكبوت ...
ظهر أن الأسباب التى تربط عناصر الأحزاب والحكم
فى بلادنا ، هى الحرص على هذا الحكم نفسه .

لقد وجدنا جيشاً يتحرك إلى فلسطين ، دون أن يعلم رئيس
الوزراء بتحركه ..

رأينا ملكاً « يضحك » عليه جاسوس ، ويوهمه انه يستطيع

ان يضم فلسطين إلى تاجه ، بزهوة عسكرية لكتيبة من الجيش
تعسكر في العريش ..

ثم تجلت الحقائق المريرة .

لقد صدق الشعب بفطرة سليمة — أن هذه الحرب في
فلسطين هي حربه وليست خدعة ..

وآمن أن عروبه وقوميته مهددة من شرازم الصهيونية ..
وعباً نفسه لمعركة يرى فيها صورة ماضيه وحاضره ومستقبله ..
ولكن المؤامرة على كيان الشعب كانت محكمة ، دبرت
خطتها من أعوام طويلة ... فلم تغن الحماسة عن السلاح الذي
يجب أن يحملة الجندي في الميدان ..

وصادقنا فشل كبير في الداخل ، انعكس تأثيره على خنادق
المحاربين في خط القتال ..

روى واحد من هؤلاء المحاربين فيما بعد ، أنه سأل جندياً
لم يكن مكثراً للقتال عن سبب إهماله — فقال الجندي :

« إن البلد ليست بلدنا ؛ لأننا لا نملك شبراً من أرضها » .

قال المحارب معلقاً : إن هذه الإجابة جعلت من واجب كل
مواطن شريف ، أن يعمل على إشعار أبناء هذا البلد أن مصر
هي ملك لهم ..

ولم يكن هذا المحارب في خط القتال غير جمال عبد الناصر...
ومن وحي هذا التفكير ، ومن آلام الماضي ومتاعبه ،
نشأت ونمت في نفوس الأحرار بذور ثورة ؛ للتحرير الكامل
الشامل لهذا البلد ولأبنائه جميعاً . .

نورتنا الكبرى .. وهذه الأرض

لقد حاول الإنجليز في فترة حكمهم للبلاد أن يسترضوا الفلاحين ، ويتظاهروا بأنهم حماهم ضد طغيان الحكام .

بثوا مفتشى الرى الإنجليز ، وبثوا مفتشين فى وزارة الداخلية ؛ لكي يطوفوا بالقرى ، وكان دأبهم أن يتوددوا إلى الفلاحين ، بسماع شكائهم ، وإصدار الأمر بإنصافهم من حكمهم المحليين .

وسنذكر مر ، قانوناً يمنع الحجز على من تقل ملكيته عن خمسة أفدنة ، واتخذ هذا القانون بوقاً قوياً من أبواق الدعاية . والفلاح فى هذا كله ، ينظر إلى الأحداث ، ويتأملها وهو صامت ...

إن كلمة فلاح كانت رمزاً للمهانة والتحقير ، ودليل الغفلة وعدم الوعى .

والفلاح العربى من أذكى بنى الإنسان ، إنه لا يحتاج إلى تعليم ولا إلى مدارس ؛ لكى يدرك بفطرته ما الصواب

وما الخطأ . . . فإن ميراث الحضارة يتسلل في دمه من آلاف
السنين الماضية ، والتجربة تسرى في عروقه ، وإن كان لم يتعلمها
من معلم . . .

ولهذا كان الإنجليز يدهشون لثورة الفلاح عليهم في سنة
١٩١٩ ، ولا يعلمون سبب غضبته ، بعد أن جلس المفتش الإنجليزي
على المصطبة معه في مناسبات سابقة ، و « شخط » في الحاكم
المصري أمامه . . .

وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، تحركت ثورة الجيش المصري ،
ضد الفساد والاستعمار بجميع أنواعه . . .

وظل قواد الثورة يراقبون تفاعل الرأي العام مع
هذه الثورة . . .

وكانت الحماسة في المدن واضحة . . . ولكن الريف . .
كيف تجاوز مع هؤلاء الأبطال الشبان ، الذين طردوا الملك
وقذفوا به إلى البحر ، وراحوا يذيعون نداءات ملتبة حارة ،
عن وقوفهم إلى جانب العدل والكرامة مع كل مواطن ، ومع
الصغير قبل الكبير ومع المظلوم حتى يأخذ حقه . . .
ولقد سمع الفلاح من ضانعي الحكم السابق ، ومن على منبر

البرلمان كلاماً كثيراً وجميلاً ، ولكنه كان كلاماً فقط ، ويدخل من أذن ويخرج من أخرى ..

ولكن الثورة لم تكن من هذا الطراز ، ولمح الفلاح بفطرته أن فيها شيئاً جديداً وعميقاً يصلها بوجدانه وضميره ..

لقد تحدث «الراديو» عن قانون لتحديد الملكية الزراعية ، طلبه مجلس الثورة من حكومة المرحوم على ماهر وأن الأرض الزائدة يجب أن توزع على الفلاحين ..

ولكنه سمع في نفس الوقت ، أن جمعية لأصحاب الأراضي تألفت لتقف في وجه هذا التشريع ، وذهب رئيس الوزراء إذ ذاك إلى برج العرب ، حيث استقبل وفداً منهم ، وأخذ نادى محمد على في القاهرة يضج بالإشاعات والأقاويل ..

ولكن ما لبث هذا كله أن تبدد ، فقد أسقطت الثورة الوزارة المترددة ، وفي ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى ، الذى حدد ملكية الأرض وحدد إيجارها ، وحدد أجر العامل الزراعى ..

وأذيع القانون بنصوصه ، ونشرته الصحف بعناوين ضخمة ، ولكن صدور القانون ونشره كاذت تغطى عليه حملة هائلة

من الإشاعات ، صحبته من الإقطاعيين وعمالهم ، والمرتقون من ورائهم ..

كانت هذه الإشاعات تدور حول معنى واحد وهو أن تفتت الملكيات الكبيرة ، وتوزيعها على صغار الفلاحين سوف يحدث في البلاد مجاعة ، لا تطيح بقانون الإصلاح الزراعى وحده ، ولكن تطيح بالثورة نفسها ..

اليوم الكبير

ولم يغفل جمال عبد الناصر عن هذه الإشاعات ، ولم ترهبه هذه المخاوف ، بل قرر أن يعجل بتوزيع الأرض في أول عيد من أعياد الثورة ، متخطيا كل عقبة فنية قد تحول دون هذا الهدف ..

وكان توزيع الأرض في هذه الذكرى الأولى ، هو أهم فقرة من فقرات برنامج الاحتفال ..

وفي صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ ، انطلق موكب من السيارات المكشوفة — أربع سيارات أو نحوها — تشق القرى ، من القاهرة إلى بلدة دميرة ، على بعد ١٢ كيلو مترا من المنصورة ..

وفى الطريق إلى هذه القرية ، مر جمال عبدالناصر على مزارع الإقطاع الكبير ، فى بهوت ودرين وأمثالها . . ورأى الفلاحون بأعينهم ، أن ما مسموه فى الراديو بالليل أصبح عليه الصبح ، وإذا هو حقيقة واقعة ، وأن إخوانهم الذين كانوا يعملون فى أرض طوسون ، سوف يملكون الأرض التى شقوها بفؤوسهم ، وشقوا فيها هم وأباؤهم من قبلهم فى السنين الماضية .

دميرة نقطة الابتداء

ولكن قبل أن نقف عند نقطة الابتداء ، فى هذا التطور التاريخى الخطير ، الذى صارت إليه قصة الأرض فى بلادنا يحسن - وبعد ثمانى سنوات من قيام الثورة - أن نذكر الاعتراضات وصدور القانون التى ضمنها « كبار الملاك » فى مذكراتهم
والتي قدموها إلى الحكومة ضد توزيع الأرض ، وكيف كذب الواقع بعد ذلك ، كل دعوى استندوا إليها .

قالوا فى اعتراضاتهم :

أولا : إن المشروع لا يتفق ودستور البلاد ، والناحية الدينية
ففيها ، وهم بذلك يتجاهلون أن نظام الإصلاح الزراعى ، قد أصبح

مبدأ أخذت به دول كثيرة ، بلغت ١١٦ دولة ، من بينها دول عريقة
في الديمقراطية والنظام البرلماني السليم ، ومنها الدانمرك وفلندا
وإيطاليا ، بالرغم من أن كبار الملاك في هذه الدول قد كسبوا
ملكياتهم بالطريق المشروع ، وليس عن طريق الهبات للجواري
والاغوات والاعتصاب ..

ثانياً : قال الملاك : إن عدد الذين سيستفيدون من المشروع
ضئيل ، لا يكاد يذكر بجانب الغالبية العظمى من المعدمين ، ولم
يتبين هؤلاء أن الأرض المستولى عليها من ١٧٦٨ مالك ،
ستصبح مورداً لرزق ١٢٠ ألف أسرة ، تضم أكثر من مليون
فرد . . وأن تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، سيفيد
أكثر من ٤ مليون فرد ، يعيشون على تأجير الأراضي الزراعية
كمصدر لمعيشتهم .

ثالثاً : وقالوا في مذكراتهم : إن هناك نواحي أخرى يجب
أن تكون محل الاعتبار ، فالمزارع الكبيرة لديها إمكانيات العمل
على تجويد الإنتاج ، ويظهر هذا في إنتاج القطن — وهو المحصول
الرئيسي للبلاد — فإزالة الملكيات الكبيرة ، يعني أن الدخل
القومي سيتأثر ، وكانوا يتصورون أن توزيع الملكيات الكبيرة

يعنى تفتيتها ، ولم يدخل في حسابهم أن أساليب فنية للاستغلال الزراعى ، عن طريق نظام تعاونى سليم ، ستوضع لتكفل للمالك الجديد كل إمكانيات الاستغلال ، سواء أكان ذلك من ناحية الكم أو النوع ..

وقد تحقق هذا ، إذ حظيت هذه الأراضى بإنتاج زراعى على القدر ، لم يكن معهودا من قبل .

رابعا : أشار كبار الملاك في مذكراتهم ، إلى أنه إذا أخذت مصر بنظام تحديد الملكية ، فإن الحد الأعلى للملكية يجب أن يكون ١٢٠٠ فدان - كما هو فى تركيا - وأن خصوبة التربة يجب أن تكون محل التقدير ، وكذلك عدد أفراد الأسرة .

ولا يكاد يفهم السبب لتمسك كبار الملاك بجعل الحد الأعلى للملكية ١٢٠٠ فدان مثل تركيا . . هل لأن بينهم بعض الملاك الأتراك ، أم لأن بعض الملاك يعتقدون أن هذا الحد يكفل لهم استمرار السيطرة والنفوذ؟ بينما أن الحد الأعلى للملكية فى اليابان هو سبعة أفدنة ونصف فدان .

ويمكن القول : بأن قانون الإصلاح لم يسرف ولم يقتصر فى وضع حد أعلى للملكية الزراعية فأعطى لكبار الملاك حق الاحتفاظ بمساحة ٢٠٠ فدان ، يختارونها من أى زمام يرغبون

الاحتفاظ بها فيه وبمحض رغبتهم ، كما أجاز لهم القانون التصرف بالبيع ، في مساحة أخرى لاتزيد عن ١٠٠ فدان لأولادهم ، فأصبح للغالبية العظمى منهم حق الاحتفاظ بمساحة ٣٠٠ فدان .

خامسا : قال الملاك : إن توزيع الأراضي سيجعل الضريبة التصاعدية تتلاشى ، بحيث لا تحصل الحكومة على شيء منها ، وإن هذا الخطر يمكن تلافيه بجعل الحد الأعلى للملكية كبيرا .

والحقيقة الثابتة ، التي حققها أنظمة الإصلاح الزراعي : أن توزيع الأرض يخلق طبقة من صغار الملاك ، الذين يمتلكون مزارعهم ويديرونها بأنفسهم ، وأن هذا يجعل الأمور أكثر استقرارا بالنسبة لهم ، مما يضاعف إنتاجهم ، ويدعوهم إلى مزيد من المحافظة على خصوبة الأرض ، يزيد بالتالي إنتاج الدولة ودخلها القومي ، ويزيد القوة الشرائية فيها للسواد الأعظم .

وقد أثبت التجارب ، أن إطلاق الحد الأعلى للملكية ، يقترن عادة بتركيز النفوذ السياسي في أيدي كبار الملاك ، مما يجعل فرض الضرائب وتحصيلها أمرا مشكوكا في جدواه ، وقد أثبتت تجربة الأعوام الثمانية الماضية أن توزيع الأرض لم يؤثر على دخل الخزنة بل إذا كان قد حدث تأثير فإنما إلى الزيادة الكبيرة سادسا : قال الملاك : إنه إذا قامت الهيئات الحكومية بتنفيذ

المشروع ، فيجب توخي العدالة في تـمـيـن الأرض المستولى عليها من الملاك طبقاً لأحكام الدستور .

واقـد كان الرد الحاسـم على هذا الرأى ، هو تقويم الأرض على أساس الضريبة المقدرة على الفدان ، إذ قدر التعويض بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية للأرض ، مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار .

وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، وكان مقياس تـمـيـن الأرض المستولى عليها بقيمة الضريبة مقياساً عادلاً وقاطعاً لكل إشكال يحدث عند تقييمها من جديد بعد صدور القانون ، وقد أخذ بهذا المقياس فى كثير من الدول التى حددت الملكية .

سابعاً : قال الملاك : إنه لـكى يمكن الاستفادة من تشغيل رؤوس الأموال فى الصناعة ، فإنه يجب أن يحصل المالك على التعويض نقداً ، أو يحصل على جزء منه على هيئة سندات معفاة من الضريبة ، حتى لا تتجمد هذه الأموال فى سندات يصعب استغلالها لطول مدة التقسيط .

ولا شك أن الأخذ بهذا الاقتراح سيحمل خزانة الدولة عبئاً لا تطيقه ، فإن مساحة الأرض المستولى عليها تزيد عن نصف

مليون فدان ، قد تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليون جنيه ، وقد سارت حركة التصنيع بقوة وإقدام ودون الاعتماد على هذا الرأي . كما أن دفع التعويض على هذه الصورة ، قد يؤدي إلى تضخم في سوق المال أو إلى تعطيل هذه الأموال عن التداول وعدم استغلالها في زيادة موارد الدولة بحبسها في خزائهم ، مما يضر ولا شك بالاقتصاد القومي العام .

وقد أخذت دول كثيرة بنظام التعويض على شكل سندات لآجال طويلة جدا فضلا عن أن بعضها دفع قبا إسمية للأراضي المستولى عليها ، كما قامت بعض الدول بمصادرة هذه الأراضي من كبار الملاك ..

نعود الآن إلى دميعة .. نقطة الابتداء ...
لقد وصل إليها جمال عبد الناصر ، وإذا الجموع من أهلها
في حالة من الانفعال النفسي لا تكاد تصدق ...
أرض « البرنس » توزع علينا ..
هل هذا حلم أم علم ؟ ...
وكان « البرنس » هو عمر طوسون ..
وإن مساحة هذه الأرض ١٤٦٣٩ فدان ..

ولا بأس من أن نذكر عنها تفصيلا أوفى : لأنها علامة
من علامات تاريخ الأرض ..

يقع تفتيش دميرة في الناحية الغربية من فرع دمياط، ويمتد محاذيا
لترعة الساحل ، وأرضه تمتد في المنطقة من مركز طلخا ومركز
بلقاس بمديرية الغربية ..

كان يمتلك هذا التفتيش ، قبل الاستيلاء عليه أربعة أفراد
من أسرة طوسون .. تتكون دميرة من جملة عزب هي :

نصف اول دميرة ، نصف ثانى دميرة ، كفر دميرة ، ميت
ز نقر ، المنيل ، مناخلة ، كتامة ، وكفر بساط ..

تمتاز زراعات «دميرة» بكثرة أشجارها على السكك الزراعية
الممتدة فيها وحول حدودها، وتبلغ تعدادها ١٢٨٠١ شجرة من
أنواع «الكازوارينا» والكافور والوانسييانا ..

يبلغ عدد سكان منطقة دميرة وملحقاتها ٢٠٢٦٢ نسمة ،
منهم ٩٩٨٩ من الذكور ، و ١٠٣٧٣ من الإناث ..

وهؤلاء يكونون ٣٠٤٦ أسرة .. ومتوسط تعداد الأسرة
٦ أفراد ..

ويبلغ عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم الإلزامى بهذا

التفتيش ٥٥٢٧ طفل، والمدارس الإلزامية هناك لم تكن تستوعب إلا ثلث هذا العدد من الأطفال ..

قدر الدخل الصافي للملاك السابقين من أسرة طوسون لعام واحد، حسب تقديرات سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ حوالى ٤٥٠ ألف جنيه .

آلت أراضي هذا التفتيش لملاك الأربعة السابقين عن طريق الميراث ، أو بطريق البذل من الحكومة . . .
لقد بحثت هذه القرية بحثا اجتماعيا شاملا قبل توزيعها ،
وظهرت حقائق كثيرة عنها .

لم يفكر الملاك السابقون لهذه التفتيش فى زراعة شجر واحد من هذه الأرض ، وكان نظام استغلالها قائما على التأجير لأهالى هذه المنطقة ..

وروعيت فى قواعد التأجير الدورة الزراعية السنائية ، حتى يكون للقطن أكبر نصيب من مساحة الأرض ، وبذا تغل الأرض أكبر دخل، بصرف النظر عن حاجة البلاد إلى محاصيل أخرى ..

وعندما راجع رجال الإصلاح الزراعى عقود الإيجار .. وجدوا أن النسبة الكبرى من المستأجرين هم من صغار الزراع ،

الذين يخدمون فدانا أو فدائين أو خمسة كل حسب طاقته .
 وكان هذا البحث هو أول رد على الأقاويل المغرضة ، التي
 راجت في طول البلاد وعرضها ، ومؤداها أن انتزاع الأرض من
 الملاك الكبار سوف يضعف الإنتاج ، ويصيب البلاد بكارثة ، فهذا
 البحث كان الرد العملي على هذه المزاعم .. إذ تبين منه أن صغار
 الزراع هم عماد الزراعة في الحقول ، وأن المستأجر لقطعة
 الأرض ، التي لا تزيد على ما يطيق خدمته ، ومعه أفراد أسرته هو
 المسئول عن الإنتاج في هذه المنطقة . وفي كل منطقة أخرى
 دار فيها هذا البحث التفصيلي ..

ولأهمية هذا الموضوع ، نشر فيما يلي بيانا بالمساحات التي
 كانت مؤجرة لمزارعين كبار ، يستخدمون عمالا زراعيين ،
 أو يؤجرون لغيرهم من الباطن ، وإلى جواره بيان آخر عن
 المساحات التي كانت مؤجرة لصغار المزارعين ، وسنرى منه أن
 نحو تسعة آلاف فدان التي كانت من نصيب المزارع الصغير :

الزراعة	الزمام	مؤجر لكبار	مؤجر لصغار
	بالفدان	المستأجرين	المستأجرين

١ - تفتيش دميرة

(١) نصف أول دميرة ١٤٣١ ٣٤٧ ١١٨٤

٩٢٠	٢٥٠	١١٧٠	(٢) نصف ثانى دميرة
١٩١٧	٣٩٨	١٤١٥٠	(٣) كفر دميرة
١٠٠٦	١٧٨	١١٨٤	(٤) ميت زنقر
٩٣٩	٣٢٣	١٢٦٢	(٥) المنيل
٨٦٢	١٩٨	١٠٦٠	(٦) مناخلة
٧٩٦	١٢٧	٩٢٣	(٧) كتامة

كيف اختير الدين وزعت عليهم الأرض ؟ .

نص القانون على قواعد التوزيع .

توزع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين ،
بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة ، لا تقل عن فدانين ،
ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض .

ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

١ - أن يكون مصريا بالغاً سن الرشد ، لم تصدر ضده
أحكام فى جريمة مخلة بالشرف .

٢ - أن تكون حرفته الزراعة .

٣ - أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة .

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا - مستأجرا -
او مزارعا .

١ — لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية .

٢ — لمن هو أقل مالا منهم .

٣ — لغير أهل القرية .

٤ — لا يجوز أخذ الأرض التي توزع بالشفعة .

وهكذا أصبح لكل مستأجر ، واضع اليد من السنة الزراعية ٥١ — ١٩٥٢ الحق في أن يستمر مستأجراً ، وأن تحدد قيمة الإيجار بما يوازي سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض ، يدفع المستأجر ثلث هذه القيمة من المحصول الشتوى ، ويدفع الثلثين فى نهاية الموسم ، وقد حددت المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى الفئة الإيجارية كما يلى :

لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، وفى حالة الإيجار بطريق المزارعة ، لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

وبتطبيق هذه المادة ، ارتفع دخل المستأجر بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، عما كان عليه حينما كان مستأجراً من الملاك السابقين ، فكان صافى الدخل النقدى من الفدان للمستأجر هو ١٧ جنيهًا و ٧٥٠ ملياً — ارتفع إلى ٢١ جنيهًا و ٧٥٠ ملياً ،

في فترة الانتقال ، التي أعاد فيها الإصلاح تأجير الأرض إلى المستأجرين السابقين بسبعة أمثال الضريبة، وذلك تمهيدا لتمليكهم وقد دار بحث اجتماعي قام به الأخصائيون ، درست فيه حالة كل مستأجر وتضمنتها استمارات شملت البيانات الآتية :

السن - الحالة المدنية - عدد الأولاد - من يعولهم
وحالة كل منهم - المساحة التي يستأجرها - ما يمتلكه من
أرض زراعية - المهنة - السير والسلوك - المواشي التي
يملكها - الدخل السنوي للأسرة - الزارع الفعلي - سنة
التأجير - وصفته - ملاحظات عن الأسرة ..

ولقد كان تعريف الأسرة في هذا البحث هو « مجموعة
الأفراد التي تعيش من مصدر رزق مشترك ، وهو الأرض
المستأجرة باسم رب الأسرة مهما تعددت مساكنهم »
وعلى ضوء البيانات الواردة باستمارة البحث ، أمكن تحديد
من تنطبق عليه شروط التوزيع .

ولما كان الفلاح لا يعتمد في معيشته على محصولاته الحقلية
فقط ، بل يعتمد كذلك على دخله الخارجي ، لكي يكفي تكاليف
معيشته ، قامت لجنة في تفتيش دميرة بدراسة شاملة لجميع
المستأجرين ، لمعرفة الدخل الخارجي (من غير الزراعة) لكل

منهم . وقد أجريت أبحاث تمثل كل الظروف المعيشية ، وبذا أمكن تقدير متوسط نفقات المعيشة ، وظهر من هذه الدراسة ما يأتي :

ا - تكاليف معيشة الفرد في الأسرة تقل نسبياً كلما زاد عدد أفراد الأسرة .

ب - تكاليف معيشة عائلة ما تختلف عن تكاليف معيشة عائلة أخرى مماثلة لها في العدد ، إذا لم يتساو أفرادها في أعمارهم ، ووجد عملياً أن للأعمار نسباً مختلفة من تكاليف المعيشة ، وعلى ذلك قسم الأفراد في هذا التفتيش إلى فئات حسب أعمارهم ، وجعل لكل فئة عدد خاص من الوحدات وكانت نتيجة التقسيم كما يأتي :

من سن ٥ سنوات فأقل جعل لكل فرد وحدة وربع وحدة .
من سن ١٣ سنة إلى ٢٠ جعل لكل فرد $\frac{3}{4}$ وحدة .
أكثر من ٢١ سنة جعل له وحدة واحدة ..

الزوجة جعل لها وحدة - الزوج جعل له وحدة وربع وحدة .
وعلى هذا كان أساس التوزيع على العائلات بحسب عدد وحداتها ، وليس فقط بحسب عدد أفرادها ، وبهذه الطريقة أمكن تمليك كل عائلة من الأرض ما يتكافأ تماماً مع تكاليف معيشتها ، مع ملاحظة أن نفقات المعيشة التي ظهرت بالبحث تكفل

للأسرة غذاء كافيا من الوجهة الصحية .
كما قام الفنيون بتقدير الكفاءة الإنتاجية للفدان في هذا
التفتيش ، على أساس الدورة الزراعية الثلاثية ، وقد روعيت
النقط الآتية عند التقدير :

(أ) فائض الدخل الزراعى للفدان بعد خصم تكاليف
الزراعة .

(ب) يخصم بعد ذلك قسط من أقساط التمليك ، التى يلتزم
بدفعها المالك الجديد فى خلال ٤٠ سنة ، وكذلك الأجور الثابتة ،
كالرى والحفر والأموال الأميرية .

(ج) الأسعار السائدة فى السوق وقت البحث كانت هى
الأساس فى تقدير أثمان المحاصيل .

(د) متوسط الإنتاج فى السنوات السابقة للبحث كانت
موضع الاعتبار ..

(هـ) المجهود البدنى الذى تقوم به الأسرة فى المزرعة
لم يحتسب ضمن تكاليف الإنتاج ؛ إذ أن المالك سيقوم به هو
وأسرته ، دون الحاجة إلى معونة خارجية بالأجر ..

ولما كان الحد الأعلى للتوزيع حسب نص القانون هو ٥ أفدنة ،
ولما كان دخل هذه المساحة فى التفتيش هو دخل كاف

لأسرة تعدادها ه أفراد ؛ لذلك فإن الأسر التي يزيد تعدادها عن هذا الرقم ، يجب أن تمتلك مساحة تزيد على خمسة أفدنة ، لكن بما أن القانون لا يسمح بتمليك أكثر من ه أفدنة لكل مالك جديد ، أصبح من الواجب تجزئة الأسر التي تزيد عن الحد الأعلى إلى أسر فرعية ، وتمليك هذه الأسر الفرعية مساحات تقل عن نصف فدان عما يماثلها في العدد من الأسر الأصلية « التي لم تقسم » ، حتى يتكافأ هذا مع نصيبها الحقيقي . - وليس في هذا أى غبن ، إذ أن الأسرة التي تتكون من ١٤ وحدة مثلا تكون نفقات معيشتها أقل من مجموع نفقات معيشة أسرتين ، كل منهما تتكون من سبع وحدات ؛ وذلك لهبوط هذه النفقات في حالة المعيشة الاجتماعية ..

الأفضلية في التمليك :

شمل التوزيع جميع القاطنين بزراعة الأرض عام ١٩٥٢/٥١ ، والمستمرين في الزراعة ، وذلك تطبيقا للنظرية القائلة : « بأن الأرض لمن يفلحها » ، وقد روعيت عند التوزيع القواعد الآتية :
(١) استبعاد من يمتلكون من الأرض الزراعية الحصة مساحة تساوى أو تزيد عما قدر لهم .

(ب) ظهر بالبحث أن الغالبية العظمى من أصحاب المهن يقومون بالزراعة فعلا في الأرض المؤجرة لهم - وما المهنة إلا وسيلة من وسائل زيادة الدخل للأسرة ، أما أصحاب الوظائف ، كالحفر وعمال التليفونات ، والسعاة فإنه رؤى كشرط أساسى لتمليكهم تنازلهم عن وظائفهم ، حتى يفسحوا المجال لآخرين يشغلون هذه الوظائف فتكون مصدر رزق لهم . وقد رؤى التوزيع للطبقات الآتية بشرط أن تكون وحداتهم كإيجار لفترة معينة وهم :

(أ) أصحاب الأملاك من الأرض الزراعية ، التى تقل مساحتها عن استحقاق الطالب ، ويرغبون فى التنازل عنها للإصلاح الزراعى - ولقد أخذ عليهم تعهد بذلك .

(ب) مستأجرو عام ٥٢ / ٥٣ حتى تبين اللجنة قدرتهم على الاستغلال الزراعى السليم ، وكذلك المستأجرون القدامى الذين انقطعوا عن الزراعة بسبب قاهر - كالمرض ، أو تعنت الملاك السابقين ، أو الالتحاق بالخدمة ، فإنه يؤجر لهم حتى تبحث حالاتهم بحثا دقيقا ..

(ج) القصر - وفى هذه الحالة يؤجر للوصى الشرعى ، حتى يبلغ القاصر سن الرشد ، فيصير التملك له ..

(د) أصحاب السوابق تؤجر لهم مساحات مساوية لحقهم تماماً، حتى يتحسن سلوكهم ، وذلك ضماناً لمورد رزق يكفل لهم معيشة شريفة ، وحفظاً لهم من الانحراف ..

الكلمة الأولى وما بعدها

إن كلمة جمال عبد الناصر يوم دميرة ، التي قابلها الناس بهذا الفيضان من الحماسة ، كلمة تاريخية تثبتنا هنا ..

في دميرة ، وفي الزعفران ، وفي الحقول الممتدة حول هاتين المنطقتين ، شهد ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ توزيع الأرض على الفلاحين ، وهزيمة الإقطاع أمام إيمان هذا الشعب ..
وقف جمال عبد الناصر يقول :

أيها المواطنون - السلام عليكم ورحمة الله - أحمل إليكم تحيات إخواني ، وأقول لكم أيها المواطنون : إن مشاعرنا نحوكم لا تقل عن مشاعركم ، وإنا نستمد قوتنا من قوتكم ، حتى نستطيع أن نحقق للبلاد الأهداف التي تتمناها جميعاً ..

يجب علينا أن نتذكر الماضي ، عندما كان الشعب يكافح

دون أمل، ويتراجع مغلوبا على أمره ، ولكن لن يغلب على أمره
بعد الآن . . لأنه بعد أن اتحد مع الجيش يوم ٢٣ يوليو استطاع
أن يحقق ما يصبو إليه . .

يجب أن نتذكر الماضي ، ونرجع إلى ثورة ١٩١٩ التي قامت
لتحقيق أهداف البلاد ، وتخليصها من الاستعمار ، واستمرت
سنوات طوالا ، ولكنها فشلت حين انحرفت عن السبيل القويم . .
يجب أن نتذكر كل هذا حتى لا يتلاعب بنا الناس ، كما تلاعبوا
في الماضي - نريد أن نرسم طريق المستقبل بعد أن نتجنب
أخطاء الماضي . .

لقد قامت ثورة عرابي ، لتطالب بحقوق الشعب ، ولم تستطع
أن تحقق ذلك ، لأن الخديوى توفيق استعان بالإنجليز ، ولأن
بعض المصريين استغلوا هذه الثورة لمصلحتهم الشخصية . .
إن أهداف هذه الثورة كثيرة ، ولم يتحقق منها الكثير ،
ولكننا نريد أن نتحد ، لتحقيق الهدف الذي قامت من أجله الثورة . .
لقد كانت حقوقنا مهضومة ، لأننا لم نطالب بهذه الحقوق ، ولذا
وصلنا إلى هذه الحال ، فيجب أن نعرف حقوقنا وواجباتنا ، وأن
نطالب بحقوقنا كما نقوم بواجباتنا ، وأن يكون أساس ذلك اتحادنا
جميعا لنصل إلى هدفنا المرجو . .

فخرج من بني مصر

وبعد ذلك توالى زيارات جمال عبد الناصر للقرى ، ووزع الأرض عليهم ، ووجه إليهم الحديث الذى يصل إلى أعماق القلوب .
كان من خطبه قوله فى نجع حمادى :

أنا جمال عبد الناصر ، أنخر بأن عائلتى فى بني مصر ما زالت تعمل فى الأرض ، تفلح وتزرع ، وتستثمر فى بني مصر مثلكم ، أتم عملون من أجل عزة هذا الوطن ، ومن أجل حرية وقوته .. وإذا قلت إنى أحس بإحساسكم ، وأشعر بشعوركم ، فلأن قلبى من قلبكم ، ودمى من دمكم ، وكذلك إخوانى دمهم من دمائكم ، وروحهم من روحكم ..

ولأول مرة فى تاريخ مصر استطاعت فئة من أبنائها ، أن تقيم على أراضها حكما منكم ، وإذا كنت اليوم أنا جمال عبد الناصر رئيسا لكم ، فهذا شرف لنا جميعا ، لأن جمال عبد الناصر يمثل دم مصر وأبناء مصر وروح مصر ..

وإذا كان جمال عبد الناصر هو الحاكم اليوم ، فإن أى فرد منكم يستطيع فى الغد القريب والبعيد أن يحكم مصر ، فإن مصر أصبحت لكم ، وليس جمال عبد الناصر وإخوانه إلا شعارا

لعودة حكم مصر إلى أبنائها ، وبهذا تستطيعون أن تطمئنوا وثقوا
بأن حكم مصر سيبقى في أيديكم .. في يد أبناء مصر ، الذين عاشوا
وعاش آباؤهم وأجدادهم على أرض مصر .

هذا أيها المواطنون ، هو التأمين الأول لحريتكم وعزتكم
وكرامتكم ، لإشاعة العدل والمساواة بينكم .

وإن أبناء مصر ، الذين استعادوا أملاكهم ، لن يتخلوا عن
هذا الوطن ، الذي سلب منهم بفعل المستبد الدخيل ، وبفعل المستغل
المصري . هذا الوطن لن يسلب مرة أخرى ، كما حدث في الماضي ،
ولن يعود إلى المستغل لأنه قد عاد إليكم ..

وإن مصر اليوم جميعا ، رجل واحد ، وقلب واحد ، ويد واحدة
في سبيل المحافظة على هذا الحق ، الذي ضاع زمنا طويلا ، والذي
كافحنا طويلا من أجل استرداده ، واستطعنا أن نحصل عليه في يوم
٢٣ يوليو ، وبعون الله انتصرنا . ولن تتخلى عن أرضنا ولن يتمكن
في مصر بعد اليوم مضلل أو مخادع ، فقد قاسينا من التضليل
والاستبداد ، ومن التحكم في لقمة العيش وفي الأرض وفي الأرواح
وفي آدميتنا ونفوسنا وحریتنا وكرامتنا وعزتنا ..

اليوم بعد أن انتصرنا لن تتخلى عن هذا كله ، لأننا إذا تخلىنا
فمعنى هذا : أننا نفرط في عزتنا وحریتنا وكرامتنا ، لنعطى الفرصة

للاستعباد والاستبداد ليعود مرة أخرى ..

أيها المواطنون ، إن الثورة التي قامت لتحقيق الأهداف الكبرى ، والتي جاهد أجدادكم من أجلها ، ستسير قدما إلى الأمام ، بقوة بكم وبايمانكم وبعزمكم ، حتى تحقق جميع الأهداف ...

وقبل أن ننتقل بمحدثنا عن الذي ساقه توزيع (دميرة) ، أول قرية ترى التوزيع في الإصلاح الزراعي ..

نشر بياننا رقيقا عن فائض الربح لهذه الجمعية التعاونية ، كما وزع في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٩ .

ظهر أن فائض أرباح الجمعية ، الذي وزع على الأعضاء المملكين ٤٦٦٤٢٥ جنيه ، وأن أرضهم الموزعة جاءت بدخل من حاصلاتها بلغت مجملته ٩٥١٥٠٠ جنيه .

وكانت حاصلاتها :

٢٦١٠٠	قنطار من القطن (١٥ جنيه)
٢٥٠٠٠	أردب من القمح (٤ جنيهات)
٥٠٠٠	فدان برسيم (٢٠ جنيه)
٣٥٠٠٠	أردب أذرة (٣٠ جنيهات)
١٥٠٠٠	ضريبة أرز (١٧ جنيه)

وقد دفع الأعضاء التعاونيون ٤٨٥٠٧٥ جنيها قيمة المطلوب منهم ويانه :

٢٣٠٦٣٨ جنيها قسط التملك .

١٧٠٢٧ جنيها إيجار .

٢٣٧٤١٠ جنيها خدمات ومشتريات تعاونية .

وهذا لا شك نجاح كبير .

نجاح .. وسببه

سبب هذا النجاح ، الذى صادفه الإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى ، وحول قصة الأرض من مأساة أو نشيد جنازى ، إلى ملحمة قوية أو لحن جميل يغنى . ؟

قبل أن نذكر الرد على هذا السؤال ، نقول إن الإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى ، لفت نظر العالم كله بعد فترة قصيرة من تطبيقه ، بعد أن صحبته كلمة كانت غريبة على أسماع التعاونيين العالميين ، وهى « التعاون المشرف عليه » .

تصايح علماء التعاون ، بأنه لا يوجد شيء فى دنياهم يحمل هذا الاسم ، وأن التعاون « يجب » أن يسير حراً ، فى الطريق الذى يختاره له أعضاؤه ، دون قيد أو إشراف ، ينبع من رغبة الناس ويسير كما ينبع الماء ويسير ..

ولكن هذه الاعتراضات الفقهيّة لم توقف انطلاق العجلة الذوارة بغير هوادة .. وهنا كان لابد من معاينة ..

وإنا لنذكر تعاونا مرموقاً هو « السير مالكو لم دار لنج » الذى يعد فى انجلترا من أئمة التعاون ، وصحب حركة التعاون فى الهند ثلاثين سنة أو تزيد ..

زار بلاداً ، وطاف بالمكاتب ومعه مجلد التعاون الكبير ،
وهذا التاريخ الطويل ، وظل يتناقش .. يسمع .. ويقول .
ولم تغير المناقشة على الورق وفي المكاتب من رأيه ..
ثم جاء دور زيارة القرى ومضى بمفرده مع مترجمه ، يزور
الجمعيات التعاونية ، ويحضر اجتماعاتها ، ويراجع محاضرها ،
ويناقش مجالس إدارتها .. وما أن أتم أسبوعين في هذه الزيارة ،
حتى زال اعتراضه أو كاد ..
وبعد فترة قصيرة كانت محطة الإذاعة البريطانية تذيع محادثة
على الهواء . بينها وبين القاهرة ، أحد طرفيها الخبير البريطاني ،
وتسجل نجاح التعاون المشرف عليه .
ثم جاءت — من إنجلترا أيضاً — الدكتورة «دورين وارنر»
أستاذة الاقتصاد في جامعة لندن ، وبعد أن درست نظامنا أكدت
أنه هو النظام ..

وتوالى الزوار من كل مكان .. من الهند والباكستان ..
من إيطاليا وتركيا .. من فرنسا والبرازيل .. من الولايات
المتحدة واليابان .. من الصين وأندونيسيا .. من الاتحاد السوفيتي
وألمانيا .. من فنلندا وهولندا والسويد .. من كل مكان يمكن
أن يوجد فيه مهتمون بالأرض واقتصادياتها .. وكان على رأس

الجميع خبراء هيئة الأمم ومنظماتها الفنية .

لقد نوه الجميع بأن التجربة الخطيرة ، التي تمت في بلادنا تحت كل الشكوك ، شكوك ساورت نفوساً كثيرة ، بأن إخفاق الإصلاح الزراعى فى بعض البلاد الخارجية ، أو تحميله ميزانية بعض الدول نفقات باهظة لا قبل لها بها .. هذه الشكوك قد أزالها الإصلاح المصرى بالطريقة التى اتبعناها ..

والتعاون المشرف عليه يقضى بأن تعين الجمعية التعاونية العامة ، الممثلة لجميع المنظمات التعاونية ، مشرفين تعاونيين من خبراء الزراعة ، يكونون بصفة مشيرين للجمعية فى جميع شؤونها الفنية ، وإذا اختلف المشرف مع مجلس الإدارة ، رجع إلى مجلس الإدارة المركزى ، ثم استأثفت إن احتاج الأمر إلى مجلس إدارة الجمعية العامة ، التى يرأسها وزير الإصلاح الزراعى .

وقد أدى وجود الخبرة الفنية بجوار مجالس الإدارات ، إلى أن الجمعيات التعاونية سارت على نظام الدورة فى الزراعة .

وأصبح كل فلاح يملك أرضه الجديدة ، مقسمة فى ثلاثة أحواض ، كل حوض يزرع المحصول الذى يقرره مجلس الإدارة .. وتخدم المساحات المجموعة خدمة صحيحة بواسطة الآلات ، وكل

فلاح يقف في حقله، ويعنى به، ويجد البذور والكمياويات والسلف
النقدية والعينية في انتظاره ..

حتى إذا جاء الحصاد وكان بعضه للبيع سوق المحصول
تعاونياً، ونال الفلاح سعراً أعلى من البيع المحلى الذى تعود
عليه ..

والفلاح بطبعه محافظ حذر .. إنه كذلك فى بلادنا .. وفى
كل مكان آخر ..

وخير شئ يقنع الفلاح هو حقل جاره .. وقد وجد
الفلاحون جمعية تعاونية ناجحة ، فحفزهم نجاحها إلى معرفة
أسبابه .. وكانت المحاكاة ، وكانت النتائج التى يستبعتها كل
غريب عن هذا الميدان ، ويظن أن فيها مغالاة ..
ولكن الفلاح إذا وثق بشئ ، سار فى طريقه
لا يوقفه شئ ..

ولقد تولدت فى نفس فلاحي البلاد الثقة فى نظامهم الجديد ،
وفى ثورتهم، ومن هنا حدث هذا التطور الهائل فى حياة الفلاحين.
حدث مثلاً ..

« عندما قامت فى عام ١٩٥٤ أزمة سياسية داخلية، وسافر

أثناءها جمال عبد الناصر، ليوزع الأرض في بلبس، قوبل بحماسة هائلة، كانت وحدها استفتاء دل على أن بطل الإصلاح هو بطل الفلاحين وانطلق عهده من بعدها في طريق النجاح .

* عندما حدث العدوان الثلاثي على بور سعيد، وطلبت القيادة إجلاء المدنيين من منطقة القنال، فتحت قرى الإصلاح في شمال الدلتا بيوتها وقلوبها للأشقاء المهاجرين إليها، وأقسمت هذه القرى أن تكون ضيافة أسر الأبطال المناضلين على حسابها، ورفضت أن تتلقى أية معونة، حتى انحسر العدوان وزالت الغمة .

* بلغت احتياطات المعونة الاجتماعية في صندوق الجمعيات التعاونية عام ١٩٥٩ نحو نصف مليون جنيه، وكان توجيهها إلى الصرف توجيهاً رشيداً ولجديداً .
فهناك جمعيات تعلم أبناء الأعضاء على حسابها في الجامعات وأحياناً في خارج البلاد . . .

وهناك جمعيات تتبرع لافتتاح المدارس والمساجد والمستشفيات، وإنشاء عمليات الإنارة والماء ورصف الطرق .
وهناك جمعيات تصرف مبالغ مستمرة على العاجزين والأرامل، وتوزع أموال الزكاة على مستحقيها باستمرار .

وإذا حدث حريق في قرية بأقصى الصعيد مدت لها قري
في أقصى الشمال يد المعونة .. لأن الجميع في ظل نظام تعاوني
واحد ، إحساسهم بالمسئولية واحد ...

* * *

وتسألني أيها القارئ الكريم ..
هل انتهت قصة الأرض هنا ؟ وأقول : انتهت صفحات
الكتاب هنا ، أما قصة الأرض في مستقبلها القريب ..
والبعيد ، فإن كتابها ما يزال مفتوحا ...

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها للآن :

- ١ — الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين
للأستاذ عباس محمود العقاد
- ٢ — الاشتراكية والشيوعية ... للأستاذ علي أدهم
- ٣ — الظاهر يبرس في القصص الشعبي للدكتور عبد الحميد يونس
- ٤ — قصة التطور ... للدكتور أنور عبد العليم
- ٥ — طب وسحر ... للدكتور بول غليونجي
- ٦ — فجر القصة ... للأستاذ يحيى حقي
- ٧ — الشرق الفنان ... للدكتور زكي نجيب محمود
- ٨ — رمضان ... للأستاذ حسن عبد الوهاب
- ٩ — أعلام الصحابة ... للأستاذ محمد خالد

- ١٠ — الشرق والإسلام للأستاذ عبدالرحمن صدقي
- ١١ — المريح للدكتور جمال الدين
والدكتور محمود خيرى
- ١٢ — فن الشعر للدكتور محمد مندور
- ١٣ — الاقتصاد السياسى للأستاذ أحمد محمود عبدالحالق
- ١٤ — الصحافة المصرية للدكتور عبداللطيف حمزه
- ١٥ — التخطيط القومى للدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن
- ١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية للدكتور ثروت بكاشه
- ١٧ — اشتراكية بلدنا للأستاذ عبدالمنعم الصاوى
- ١٨ — طريق الغد للأستاذ حسن عباس زكى
- ١٩ — التشريع الإسلامى
وأثره فى الفقه العربى
للدكتور محمد يوسف موسى
- ٢٠ — العبقريّة فى الفن للدكتور مصطفى سويف
- ٢١ — قصة الأديب فى مصر للأستاذ محمد صبيح

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة
- تحتوي جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وقرّاءين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . في أوله وفي منتصفه .

الكتاب القادم

قصة الذرة

للدكتور اسماعيل بسيوني هزاع

أول أكتوبر ١٩٦٠